

التَّقْسِف

كشِف اثنتي عشرة خرافة

تحرير:

ديتر بليو، موريتز نيوجيفسكي
ستيفن ماكبرايد، برايان إيفانز

FRIEDRICH
EBERT 
STIFTUNG

SE

ALT
AUSTERITY



التقّصّف

كشّف اثنتي عشرة خرافة

موريتز نيوجيفسكي

برايان إيفانز

ديتر بليو

ستيفن ماكبرايد

تمت الترجمة بإذن من مشروع أوروبا الاجتماعية (SE) لمؤسسة فريدريش إيبيرت

للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (mena.fes.de)

ترجمة وتصميم: فريق دوكستريم

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

SE

ALT
AUSTERITY



تمهيد

يطارد التقشف بالمعنى المعاصر الدول والمجتمعات في جميع أنحاء العالم لفترة غير وجيزة، بغية ترويض رأسمالية دولة الرعاية الاجتماعية. وبعد أن فرضته المؤسسات المالية على مجموعة واسعة من بلدان الجنوب العالمي في أعقاب أزمة الديون العالمية، عاد التقشف ليضرب دولاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي بقسوة شديدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. يُعد كل من ضبط الميزانية، وخفض الديون، وخفض الإنفاق، والإنفاق الفعال وغيرها، طقوساً لا يمكن لأحد تجنبها في مجال المالية العامة، في حين يُقدّم التقشف كحل لمشاكل الدول المفرطة السخاء في مجالي التنمية والرعاية الاجتماعية، يجب اعتبار التقشف بحد ذاته مشكلة تحتاج إلى حلول. لم تؤدِ سنوات طوال من السياسات المتعلقة بالتقشف، من تخفيض الميزانية والخصخصة وإلغاء الضوابط، إلى تنشيط الاقتصاد أو تعزيز التنمية أو تحفيز النمو. ويشير ضعف

الاستثمار الخاص والميل المتزايد نحو اتباع السوق والمؤسسات المالية إلى أن الدواء المر المتمثل بالتقشف لا يجدي نفعاً.

ورغم جميع الأدلة على الفشل، نسمع صرخات: «مات التقشف، عاش التقشف!» لماذا تبقى بُنى التقشف صامدة مكانها؟ ما هي أسسها وركائزها الأساسية؟ من الذي يدعم التقشف ولماذا؟

يُفند كتاب **التقشف: كشف اثنتي عشرة خرافة** المعتقدات الشائعة الداعمة للتقشف كحل لمعالجة الركود والأزمة الاقتصادية. ويعالج العناصر الأساسية للتقشف مثل «العيش في حدود إمكانياتك»، و«اقتصاديات ربة منزل شوايبيا»، و«الإنفاق العام يعيق الاستثمار الخاص»، والسلطة الجديدة للحد الأقصى المزعوم للديون ومستويات العجز، مثل معايير ماستريخت التي تحكم منطقة اليورو. في حين أن هذا الكتيب لا يقدم وصفاً كاملاً لإنهاء التقشف، إلا أن الذين يبحثون عن بدائل سيجدون مجموعة من الحجج اللازمة لتمهيد الطريق نحو تغيير الواقع. وتظهر نتيجة واضحة: التقشف أداة للمصالح المالية الوطنية والدولية، وليس حلاً للمشاكل التي تسببها.

تم نشر هذا الكتيب كجزء من مشروع التقشف والبدائل، الذي يسعى إلى توسيع النقاش حول بدائل التقشف بين الأكاديميين والباحثين غير الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات. يود المحررون تقديم الشكر إلى جميع المؤلفين على مساهماتهم وإلى مؤسسة فريدريش إيبيرت على الدعم المالي.

المحتويات

عن المؤلفين

ما بعد التقشف: الخرافات والحقائق

القسم الأول

سلطة اقتصاديات التقشف

- 3 الركود الكبير وفشل استثمار القطاع الخاص
أرقام ميكي ماوس في التاريخ الاقتصادي: أصول ودور نسب 60%
9 و90% من الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي

القسم الثاني

التقشف المعاصر: إعادة بناء قفص تقييد التمويل العام

- 16 خرافة «المنافسة» الدولية في الضرائب
20 هل تخفض الخصخصة العبء المالي؟
ضبط أوضاع المالية العامة: هل نخفض الإنفاق لحل المشاكل المالية
25 وزيادة الاستثمار؟

القسم الثالث

التقشف وتفسير الأزمة الاقتصادية

- 31 أولوية الحد من العجز وخرافة الضبط المالي
37 هل نجمت أزمة اليورو عن الإفراط في الديون السيادية؟

القسم الرابع

أثر الدين على التنمية الاقتصادية

- 45 السوق جيدة، الإنفاق العام سيء: الوعود الكاذبة لشعبوية السوق
50 هل يجب أن تعيش الدولة في حدود إمكانياتها؟
55 اقتصاديات ربة منزل شوايبا المقتصدة تلائم الجميع

القسم الخامس

تأثير الدين على المجتمع

- 60 عالما التقشف: خرافتا التنشيط والحوافز
65 ديمقراطية التقشف: توافقات اجتماعية في الدولة النيوليبرالية

عن المؤلفين

غريغ أبو أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية بجامعة يورك.

شيلا بلوك كبيرة الاقتصاديين ومعلقة عامة في المركز الكندي للسياسات البديلة.

أليكس كوبهام خبير اقتصادي، والرئيس التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية وزميل زائر في كينغز كولييدج لندن.

بريان إيفانز أستاذ في قسم السياسة والإدارة العامة بجامعة رايرسون وعضو في كلية بيتس للدراسات العليا.

لوكاس هافرت باحث أول في الاقتصاد السياسي المقارن بجامعة زيورخ.

ستيفن ماكبرايد رئيس أبحاث كندا في السياسة العامة والعولمة في قسم العلوم السياسية في جامعة ماكماستر.

موريتز نيوجفسكي طالب دكتوراه وزميل باحث في مركز العلوم الاجتماعية في برلين.

ديتر بليو زميل باحث في مركز أبحاث المجتمع المدني في مركز برلين للعلوم الاجتماعية.

لويس فيليب روشون أستاذ مساعد في الاقتصاد في جامعة لورينتائين في كندا، حيث يشغل منصب مدير المعهد الدولي للسياسة الاقتصادية.

إنغو شميدت منسق أكاديمي لدراسات العمل في مركز الدراسات متعددة التخصصات بجامعة أثاباسكا.

جيم ستانفورد خبير اقتصادي ومدير في مركز العمل المستقبلي، سيدني.

جيمس واتسون طالب دكتوراه في قسم علم الاجتماع بجامعة ماكماستر.

هيدر وايتسايد أستاذة مساعدة في العلوم السياسية بجامعة واترلو.

توماس فريك كبير الاقتصاديين في مؤسسة المناخ الأوروبية، وكاتب عمود في صحيفة سود دويتشه تسایتونج وكبير الاقتصاديين في فيرتساشفت فوندر.

ما بعد التقشف: الخرافات والحقائق

بقلم: ديتير بليو، وستيفن ماكبرايد، برايان إيفانز،

وموريتز نيوجيفسكي

تستمر التغييرات السريعة بتوجيه الاقتصاد السياسي العالمي نحو الأسوأ. ويفرض الركود الانكماشى نمواً بطيئاً أو معدوماً، بالإضافة إلى إجراءات تقشف دائمة ومنتزعة في العديد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي الأجزاء الرئيسية من الجنوب العالمي. وقد خضعت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص إلى تعديل انكماشى حاد، ما أدى إلى انخفاض الأجور والرعاية الاجتماعية الحكومية من حيث القيمة المطلقة. وفي حين بقيت مستويات التفاوت الاجتماعي بين البلدان مستقرة، نوعاً ما، إلا أن مستوى التفاوت داخل البلدان يستمر في الارتفاع باطراد بسبب الركود الطويل والشديد الذي أعقب الأزمة المالية العالمية.

يعني الركود الانكماشى ركوداً اقتصادياً مع توجه نحو الانكماش وانخفاض الأسعار، بدلاً من ركود يرافقه تضخم كما شهدت الاقتصادات في أزمة السبعينيات. حين بدأ أن الإنفاق من العجز على البرامج العامة لم يجلب إلا تأثيراً ضئيلاً على فرص العمل والتنمية الاقتصادية في الجيل الماضي، استُخدم ذلك كحجة لتجربة إجراء جديد وهو التقشف المقترن بإلغاء القيود والخصخصة. وبعد مرور ثلاثة عقود من الزمن وحدثت أزمة مالية عالمية، تبين فشل التقشف والعولمة الاقتصادية المكثفة المدفوعة بإلغاء القيود والخصخصة. بل ازدادت قيود التمويل التي تكبل الدول أكثر من السابق.

وفقاً للأيدولوجية الأساسية للرأسمالية التقشفية والنيوليبرالية واقتصاد الموارد الجانبية، لا يمكن رفع الضرائب على الأغنياء ورؤوس الأموال المتنقلة إلا على حساب القدرة التنافسية الدولية للشركات وانخفاض جاذبية المواقع الجغرافية. وحين يتزايد الطلب على خدمات القطاع العام بسبب عودة البطالة الجماعية والتغير الديموغرافي والحاجة الإضافية للبنى التحتية الرقمية والتدريب مثلاً، رغم ذلك، ينبغي خفض الإنفاق وزيادة الضغط على من يحتاجون الدعم أو المساعدة ودفعهم نحو تدبير شؤونهم بأنفسهم. والضغط هو المعنى الحقيقي للتعبير الملطف «الحوافز». وإذا كان الركود التضخمي قد أدّى إلى تغيير المنظومة ونشوء النيوليبرالية، لماذا لم يؤد الركود الانكماشى إلى تغيير مماثل؟

بالتأكيد يبدو أن صعود الشعبوية اليمينية في بلدان ومناطق متنوعة ومختلفة، مثل الولايات المتحدة والبرازيل والهند والعديد من البلدان في أوروبا، يشير إلى تغيير في التفكير السياسي. نجد في رسائل الشعبوية اليمينية، التي أصبحت النمط النقدي السائد بعد الأزمة المالية العالمية، تركيزاً جديداً على القومية الاقتصادية. ويمكن اعتبار القومية الاقتصادية نتيجة طبيعية للتركيز النيوليبرالي على العولمة والتنافسية الدولية والمنافسة على الموقع. ومع ذلك، إذا نأت الشعبوية اليمينية بنفسها عن التعاون الدولي لمحاربة تغير المناخ، على سبيل المثال، ورفضت تقاسم أعباء الهجرة والبطء نتيجة الحروب والدمار، لا نجدها تتعد عن تعاليم التقشف. يبدو أن القومية اليمينية والشعبوية تكثف الضغط على دولة الرعاية الاجتماعية عبر التركيز المستمر على التخفيضات الضريبية عن الشركات والتشديد على أهمية «القانون والنظام». تولد النيوليبرالية سياسات التقشف التي تولد بدورها المزيد من النيوليبرالية الاستبدادية.

وفي حين تلقت العولمة ضربة مؤلمة من جرّاء الأزمة المالية العالمية، لا يبدو أن التقشف قد تأثر. ونجحت الأنشطة النقدية المشتركة للاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة والبنك المركزي الأوروبي، عبر الانخراط في «التيسير الكمي»، في تحقيق بعض الاستقرار في اقتصاد دول الأطلسي وتسكين الألم

مؤقتاً، ولكن الانتكاس التالي يترصد قريباً، وهو ما سيرافقه مطالب لمزيد من «شد الحزام». ترسم هشاشة الاقتصاد الكلي وافتقار الدولة إلى القدرة على مواجهة التحديات الخطيرة في الداخل والخارج ملامح الوضع الراهن. وتوجد اليوم حاجة، وستزداد مع الأيام، إلى معالجة أسباب التقشف وعواقبه. ويتوجب علينا الحديث أكثر حول التقشف والتفكير في كيفية تجاوزه.

نجد شرح كلمة «تقشف» في قاموس اللغة معبراً:

1. الصرامة أو الشدة في الأسلوب أو الموقف؛

2. ظروف اقتصادية صعبة تخلقها الإجراءات الحكومية لخفض

الإنفاق العام.

ويشهد العديد من المواطنين الذين عاشوا الماضي القريب، إن لم يكن معظمهم، على الصعوبات التي واجهوها في ظل ظروف التقشف الدائم والمتزايد، وليس في الجنوب العالمي أو الأوروبي فقط. إذ لا يزال أولئك الذين بلغوا سن الرشد في السبعينيات يتذكرون معاناة بلدان الجنوب العالمي في ظل أنظمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أعقاب أزمة ديون أمريكا اللاتينية. ومن الطبيعي التركيز على الظروف الاقتصادية الصعبة التي خلقتها الإجراءات الحكومية، ولكن ليس من الواضح إلى أي مدى خلقت الظروف الاقتصادية الصعبة محلياً. تتعلق الخرافة الأولى التي ينبغي تنفيذها باعتبار الديون والتمويل العام مسألة محلية بحتة. لو لم تُرفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة عمداً، لما وقعت أزمة الديون العالمية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ولولا تلك الأزمة المالية العالمية لما اضطرت الدول الأوروبية فجأة للغرق في الديون.

لقد صُمم النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية (أسعار صرف ثابتة مُدارة ومربوطة بمعيار الدولار أو الذهب، مع آليات التعديل)، المتفق عليه في بريتون وودز، لمنع هذا النوع من التقلب. وفي أعقاب حرب فيتنام ومع ارتفاع فائض الدولار، قررت حكومة الولايات المتحدة التخلي عن ذلك النظام والتحرك نحو أسعار صرف مرنة. بحلول الثمانينيات، أصبحت الدول تخضع للمسح

والتصنيف من حيث الأداء المالي مثل الشركات، من جهة وكالات التصنيف والمؤسسات المالية الدولية، ولكن لم يتم وضع أي نظام لمنع الاختلالات الحادة أو للتدخل في حال الحاجة إلى تعديل. وبدل اتباع مقاربة منهجية، تم وضع العبء على عاتق الدول بمفردها. وتم تفويض المسؤولية السياسية عن التفاوتات الاقتصادية العالمية إلى سلطات الأسواق المالية. ونتيجة لذلك، فُرضت العديد من برامج التقشف عبر آليات لا تحكمها عملية صنع القرار الديمقراطية، وكانت النتائج مزرية سواء فيما يتعلق بالاقتصاد أو الديمقراطية. لذلك، وبما أن التقلبات الحادة في أسعار الفائدة من الخارج، والحكومة متواطئة، ولكنها ليست مسؤولة بالكامل، يستحق المواطنون وجود نظرة أعمق في التعقيد الدولي والمحلي للتمويل العام والمشاكل الناجمة عن سياسات التقشف.

تبدو الرسالة بسيطة في الخطاب العام السائد: لا ينبغي على الحكومات، ولا يمكن لها، الإفراط في الإنفاق. نجد على ويكيبيديا تعريفاً تكنوقراطياً شائعاً: «التقشف هو مصطلح سياسي اقتصادي يشير إلى السياسات التي تهدف إلى تخفيض عجز الميزانية الحكومية عبر خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب أو مزيج من الاثنين معاً. وتستخدم الحكومات التي تواجه صعوبة في سداد ديونها تدابير التقشف».

حبذا لو كان العالم بهذه البساطة! لماذا تتحمل الحكومات الديون وتراكمها؟ وكيف وصلنا إلى وضع أصبح فيه الدين المتراكم مشكلة لحكومات كثيرة (ليس واحدة أو اثنتين)؟ وفي الوقت نفسه، لماذا يعد هذا التراكم مشكلة في بلد ما (على سبيل المثال اليونان أو إيرلندا)، وليس في دولة أخرى (مثل الولايات المتحدة أو اليابان)؟ وكيف تؤثر التنمية الرأسمالية بدلاً من سلوك القطاع العام على الضرائب والإنفاق؟

في «العصر الذهبي» للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، نجم عن التوظيف الكامل، والقطاع العام القوي والاقتصاد المختلط، إلى جانب محدودية المنافسة الدولية، ارتفاع في الدخل، وتم استخدامه لزيادة التكامل الاجتماعي عبر رأسمالية دولة الرعاية الاجتماعية. وأدى الركود الاقتصادي

والبطالة المتزايدة، في أعقاب الأزمة الكبرى للرأسمالية في السبعينيات، إلى انخفاض الدخل وزيادة التكلفة العامة للبطالة والصحة العامة والتعليم. من يقرر إذا كان تصحيح هذا الخلل يتم عبر فرض ضرائب أعلى وعلى من؟ أو بخفض الإنفاق وعلى ماذا؟ وكيف يتم تحديد الأولوية والحاجة للتخفيضات ومن يحددها؟

لم يبق التقشف على حاله عبر التاريخ. بالتأكيد، كان هنالك تقشف قبل عصر رأسمالية دولة الرعاية الاجتماعية، بعد الحروب والأزمات الاقتصادية. ولكن قدرة الدولة على فرض ضرائب على المواطنين كانت محدودة بسبب التوزيع غير المتكافئ للثروة. ولم تنشأ قاعدة ضريبية موثوقة وواسعة النطاق إلا عند صعود الطبقة العاملة الصناعية الحديثة، والتوظيف العام. يأتي الكثير من دخل القطاع العام من جيوب من يعملون في القطاعين الخاص والعام. رغم ذلك، ارتفعت حصة الضرائب التنزلية، مثل ضرائب القيمة المضافة، في العقود الأخيرة. وفي ظل هذه الضرائب، يدفع الفقراء والأغنياء الضريبة ذاتها على السلع (على عكس ضرائب الدخل، على سبيل المثال، حيث يدفع الأغنياء عادة نسبة أعلى من دخلهم). يجب أن يهتم المواطنون العاديون والأقل ثراءً بمستقبل السياسات المالية بشكل عام، فهي في النهاية أموالهم. ويجب أن يتلقى من يطالبون بتخفيضات ضريبية للأثرياء وخفض الإنفاق على الفقراء الرد من الذين سيدفعون أكثر ويجنون أقل نتيجة لذلك.

عند الحديث عن التقشف المعاصر، منذ سبعينيات القرن الماضي تقريباً، نتحدث عن أكثر من مجرد موازنة إيرادات الدولة وإنفاقها. نحن نتحدث عن إعادة معايرة رأسمالية دولة الرعاية الاجتماعية الحديثة. كان الهدف ولا يزال قدرة الاقتصاد الكلي للدولة، فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والعلاقات الاقتصادية الدولية. خلقت رأسمالية دولة الرعاية الاجتماعية -البداية في الجنوب العالمي والتامة رغم تنميتها بشكل غير متساوٍ في الشمال (أنواع مختلفة من دولة الرعاية الاجتماعية) - ظروفاً جديدة للتمويل العام.

في وقت أزمة نظام بريتون وودز النقدي، حتى ميلتون فريدمان أدرك أن دول الرعاية الاجتماعية لن تكون مستعدة للتخلي عن نفوذها على مستوى

الاقتصاد الكلي. وعند النظر إلى الأمر بواقعية، تحتاج الدول إلى مساحة للمناورة لتلبية الاحتياجات المتناقضة للأعمال والناس في عالم تسوده العولمة. دعا فريدمان إلى التحول إلى أسعار الصرف المرنة على عكس الذين أرادوا العودة إلى جمود معيار الذهب. إذ توفر أسعار الصرف المرنة مساحة في حالة التوازنات غير المتكافئة، حيث يمكن للبلدان تخفيض قيمة عملاتها، إلا أنها تُخضع الدول إلى انضباط السوق الرأسمالي العالمي، وعلاقات قوته ومؤسسته.

منذ ذلك الحين، تُحكم المالية العامة بمزيج من أسعار الصرف المرنة ومعايير شبه الذهب، مثل نظام اليورو أو غيره من أشكال أسعار الصرف الثابتة ومجالس العملة. لم نعد نتحدث كثيراً عن النظام النقدي العالمي وتوزيعه غير المتكافئ للسلطة. وبدلاً من ذلك، يتحدث الجميع عن حاجة الدولة إلى الحد من الدين العام. ويدعم الإيمان بالأهمية القصوى للدين العام، وهو العامل المهيمن على التمويل العامة، هيمنة النيوليبرالية وسياسات التقشف، وهي الأيديولوجية السائدة في عصرنا. وتجمع هذه الأيديولوجيا مجموعة من المعتقدات التي تدعمها مدارس فكرية نيوليبرالية متنوعة، تتنوع بين المدرسة النمساوية في الاقتصاد ونظام شيكاغو النقدي وخيار مدرسة فيرجينيا في الاقتصاد والليبرالية المنظمة لفريبورغ والمنافسة على الموقع.

تغدق طرق التفكير النيوليبرالية هذه بالمديح على القطاع الخاص وتصفه بالإبداعي بينما تلوم القطاع العام على هدر الأموال، حتى حين تصرف معظم هذه الأموال «المهدورة» على استثمارات آمنة في القطاع الخاص. نجد هذا التناقض في الدولة النيوليبرالية هاماً من ناحيتين. الأولى: على عكس التركيز الخالص على القانون والنظام العام في عصر عدم التدخل، يعتمد النيوليبراليون على الدولة لحماية الرأسمالية. ويتطلب ذلك جهداً واستثماراً من الدولة، بما في ذلك التأمين، لا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية الطارئة، وأيضاً خلال الأوقات الاعتيادية وفقاً للتحديات ومن أي جانب تأتي تلك التحديات.

والثانية: يجب إخفاء المسؤولية والقدرة الفريدة للدولة النيوليبرالية والتمويل العام على التصرف بهذه الطريقة ومواجهة التحديات من جميع الأنواع، ويتم إخفاؤها خلف لغة فشل الدولة والبيروقراطية وعمل «الطبقة السياسية» لتحقيق مصالحها الذاتية في السيطرة على مطالب الطبقات الدنيا. وكلما ازدادت قدرة الدولة، الفعلية أو المحتملة، ازدادت الحاجة التي يتصورها النيوليبراليون للسيطرة على طريقة استخدامها. إذا كانت دولة الرعاية الاجتماعية مصممة لزيادة الإنفاق بغية تحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية وإدماج الطبقات الدنيا (المواطنة الاجتماعية)، فقد تم تصميم الدولة التقشفية لتحويل دولة الرعاية الاجتماعية والتراجع عنها وخصخصتها، باسم المنافسة والفوائد المزعومة للتفاوت.

صُمم هذا الكتيب بغية دحض فكرة الآليات العامة للتمويل العام والتي تُقدّم كمجموعة من المعادلات الصالحة لجميع البلدان وفي كل زمان. بالطبع نجد في ميزانية كل دولة دخلاً يتألف من الضرائب والإيرادات الأخرى، وإنفاقاً يشكله ما تدفعه الحكومات للرعاية الاجتماعية والسلامة العامة والأمن والتعليم والصحة وغيرها. ولكن كلاً من القدرة على زيادة الضرائب وأغراض الإنفاق العام قد تغيرت بشكل جذري مع مرور الوقت، ويمكن أن تخضع للتغيير مرة أخرى. يُقدم التقشف كنموذج «مقاس واحد يناسب الجميع» مناسب في كل زمان ومكان بغية تقييد إمكانية التغيير المستقبلي. ويمكن لنا ملاحظة عدد من الخرافات المختلفة والمتداخلة التي تستخدم لإضفاء طابع الصلاحية العامة على التقشف، خرافات التقشف.

ومجدداً نجد شرح كلمة «خرافة» في قاموس اللغة معبراً:

1. قصة تقليدية، لا سيما تلك المتعلقة بالتاريخ السابق لشعب ما أو تشرح ظاهرة طبيعية أو اجتماعية، وعادة ما تتضمن كائنات أو أحداثاً خارقة للطبيعة.

2. معتقد أو فكرة سائدة وشائعة رغم أنها خاطئة.

يمكن تقسيم المعتقدات الاثنتي عشرة الشائعة والمغلوبة فيما يتعلق بالظواهر الاجتماعية المتعلقة بالرأسمالية التقشفية وتحول دولة الرعاية الاجتماعية إلى خمس فئات: (1) سلطة اقتصاديات التقشف، (2) بناء قفص التقشف المعاصر لتقييد التمويل العام، (3) التقشف وتفسير أسباب الأزمة الاقتصادية، (4) تأثير الديون على التنمية الاقتصادية، (5) تأثير الديون على المجتمع.

سنبدأ بمساهمتين كُتبتا لتحدي سلطة الاقتصاديين الذين دعموا التقشف في أعقاب الأزمة المالية العالمية. تناقش مساهمات جيم ستانفورد والمؤلفين المشاركين ديتير بليو وموريتز نيوجفسكي، على التوالي، خرافات التقشف التوسعي، أي اعتبار خفض الإنفاق العام إجراءً ناجحاً ليس لخفض ديون الدولة فحسب ولكن أيضاً لزيادة النمو الاقتصادي، والرقم الموضوعي لعتبة الديون التي يمكن اعتبارها ضارة بالاقتصاد (60% دين من الناتج المحلي الإجمالي المنصوص عليها في معايير ماستريخت، و90% التي «حسبها» الاقتصاديان كارمن راينهارت وكينيث روغوف). ورغم أن فترة الركود الانكماشية الكبير (الركود مع الانكماش) لم تسببها كائنات خارقة للطبيعة، إلا أن الأرقام التي توفر السلطة المشكوك فيها للتقشف مُختلقة سواء كان ذلك عمداً أو بسبب أخطاء.

يلي ذلك ثلاث مساهمات حول البناء الاجتماعي لقفص تقييد المالية العامة. تتحكم خرافات القيود الخارجية للمنافسة الضريبية الدولية ومزايا التخفيضات الضريبية للأثرياء في جانب الدخل من معادلة التقشف، وكذلك تتحكم الخرافات المتعلقة بإلغاء التزامات الإنفاق عن طريق الخصخصة في جانب الإنفاق. يوضح أليكس كوبهام أن الحجج القائلة بأن القيود الخارجية تفرض ضرائب أقل هي بناء اجتماعي، ويوضح من يقوم ببنائه. وتستخدم هيدر وايتسايد المثال الكندي لإظهار كيف تؤدي الخصخصة إلى زيادة الإنفاق العام على المدى الطويل، على عكس الادعاءات المتعلقة بتخفيض العبء المالي. وتدحض شيلا بلوك بإيجاز خرافة الضبط المالي، لأن التخفيضات

الضريبية تقلل ببساطة دخل الدولة، في حين أن تخفيضات الإنفاق تنقل العبء من مؤسسة حكومية إلى أخرى بدلاً من إزالته.

يلي ذلك مساهمتان تعالجان المزاем المتعلقة بتسبب ديون الدولة بالأزمة. يشرح غريغ ألبو كيف تخلط هذه المقاربة الأسباب بالآثار، ولماذا لا يوفر التركيز الأحادي التفكير على التمويل السليم وضبط أوضاع المالية العامة إجابة على الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالتمويل العام، قبل الأزمة وأثناءها وبعدها. ويستخدم توماس فريك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كمثال لتفصيل الخلط بين الأسباب والعواقب. حيث كانت الأزمة هي سبب الارتفاع الحاد في الدين العام وليس العكس.

على مستوى أكثر عمومية، يدّعي من يدافعون عن التقشف أن القطاع الخاص إيجابي والقطاع العام يمثل مشكلة. وتشير أطروحة «المزاحمة» الشهيرة إلى أن استثمارات الدولة تحرم القطاع الخاص من فرص الاستثمار. حيث يشرح إنغو شميدت المغالطة في ذلك والغرض الذي تخدمه المزاем المطلقة -مزاем: هذا سيء مطلق وهذا جيد مطلق- لشعبوية السوق. ويدحض لويس فيليب روشون الخرافة القائلة بأن القطاع العام يجب أن يتصرف مثل الأفراد فيما يتعلق بالدخل والإنفاق والمدخرات والديون. نجد حاجة كبيرة لتفكيك مغالطة التركيب، التي يصح بموجبها ما ينطبق على جزء من الكل على الكل، في حالة تمويل القطاع العام. إذا ادخر جميع الأفراد بدلاً من الإنفاق بغية تقليل الديون، ستكون النتيجة انكماشاً اقتصادياً تفاقمه الحكومة التي بدورها تخفض الإنفاق. وهذا درس تعلمه اليونانيون مرة أخرى وبتكاليف باهظة خلال العقد الماضي. لهذا السبب، لا يمكن اعتماد اقتصاديات «ربة منزل شوابيا» على مستوى الدولة، ولا تعد في الواقع فكرة جيدة للتعامل مع ما يحدث حتى على المستوى الجزئي. علاوة على ذلك، يتجاهل السلوك النموذجي المزعوم لألمانيا الأبعاد الدولية والأسباب الحقيقية لنظام التقشف الألماني، وفقاً للوكاس هافرت: يساعد الضغط المرتبط بالتقشف على الأجور وسوق العمل في الحفاظ على تنافسية الصناعات التصديرية الألمانية، على حساب القدرة المحلية للاستهلاك.

يوضح القسم الأخير بمزيد من التفصيل سبب كون التقشف لا يُضر بالتنمية الاقتصادية فحسب، بل يعيق كذلك للتنمية الاجتماعية والمجتمع بشكل عام. على عكس ما يُقدم باعتباره حوكمة تكنوقراطية مفيدة للمصلحة العامة، ومحايدة فيما يتعلق بالمخاوف التوزيعية، يوضح ستيفن ماكبرايد كيف أنه في الواقع يعيد إنشاء عالمين يتحركان بعيداً عن بعضهما. لا نجد جوهر مسألة التقشف في موازنة الميزانيات، بل في تحويل العبء والفوائد في اتجاهات متعاكسة. يمكن ملاحظة ذلك في الضرائب ورسوم الخدمات: حيث ينتقل العبء من الأغنياء إلى الطبقة الوسطى والفقيرة. لقد عانى الفقراء والمهمشون على وجه الخصوص من التخفيضات في الإعانات تحت دعاوى تنشيطهم وزيادة المسؤولية الذاتية. فالتقشف طبقي بالأساس وينضوي على طابع طبقي، ويتضح ذلك في ميله نحو زيادة اللامساواة

يستهدف الفصل الأخير خرافة الطابع الديمقراطي للتقشف كمشروع يشترك في تنفيذه الشركاء الاجتماعيون والنقابات وأرباب العمل. في حين أن التحالفات من أجل الوظائف والتوافق الاجتماعي لعبت بالتأكيد دوراً قوياً في أعقاب الأزمة. وقد أظهر بريان إيفانز وستيفن ماكبرايد وجيمس واتسون كيف فقدت الطبقة العاملة المنظمة الكثير من قدرتها على التأثير في مجالات السياسة ذات الصلة. ويرجع ذلك جزئياً إلى اندماجها في ائتلافات التقشف وتبعيتها لها. وكانت النتيجة الأوضح لتواطؤ نقابات العمل في مشاريع التحول النيوليبرالية هي تراجع التصويت للأحزاب الاشتراكية التقليدية والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية. وإذا اعتبر قادة مثل هذه التجارب النقابية الجديدة أن مشاريعهم ناجحة، فقد جاء ذلك النجاح على حساب التنظيم السياسي في العديد من البلدان. حرصت التنظيمات الاجتماعية والائتلافات الوطنية الداعمة للضبط المالي والتقشف على التأقلم مع تدابير التقشف، إلا أنها فشلت في تنمية روح جديدة وقدرات جديدة لدى القطاع العام. وشهدت العديد من النقابات العمالية والديمقراطيين الاجتماعيين التقليديين وغيرهم من يسار الوسط، كباراً وصغاراً، تضاًؤل نفوذهم داخل الحدود وعبرها. ويضعنا انزياح ميزان علاقات القوة إلى اليمين، في البلدان الفردية والمناطق السياسية الأكبر مثل الاتحاد الأوروبي، أمام نتيجة واحدة فق: التأقلم لا يكفي.

القسم الأول

سلطة اقتصاديات التقشف

الركود الكبير وفشل استثمار القطاع الخاص

بقلم جيم ستانفورد

الخرافة: لن يكون لتقليل العجز عبر تخفيضات الإنفاق الحكومي سوى تأثيرات متواضعة على إجمالي الناتج والتوظيف، وفي بعض الحالات سيزيد فعلياً من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك لأن الشركات والمستثمرين سيشعرون بالاطمئنان بسبب الإجراءات الصارمة والضرورية لإصلاح المالية الحكومية، وسيصبحون أكثر استعداداً لتقديم التزامات استثمارية طويلة الأمد من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، يخلق التقشف مساحة اقتصادية للقطاع الخاص لتولي دوره الاقتصادي الرائد عبر تحرير الموارد المالية والحقيقية (التي كان التمويل من العجز الحكومي سيستهلكها).

الواقع: جلب التقشف آثاراً سلبية كبيرة ودائمة على الإنتاج والتوظيف. وقد أدت هذه الآثار الجانبية المعطلة للاقتصاد الكلي إلى تقويض الهدف المعلن المتمثل في الحد من العجز (حيث نجد تعديل الموازين المالية في اقتصاد يعاني من ارتفاع معدلات البطالة وضعف الإنفاق أمراً شبه مستحيل)، ناهيك عن فرض عواقب كبيرة بشرية واجتماعية ستستمر لأجيال. وبدل المسارعة لملء الفراغ الاقتصادي الذي خلفه تقليص الإنفاق الحكومي، بقي الاستثمار التجاري خاملاً في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ بداية

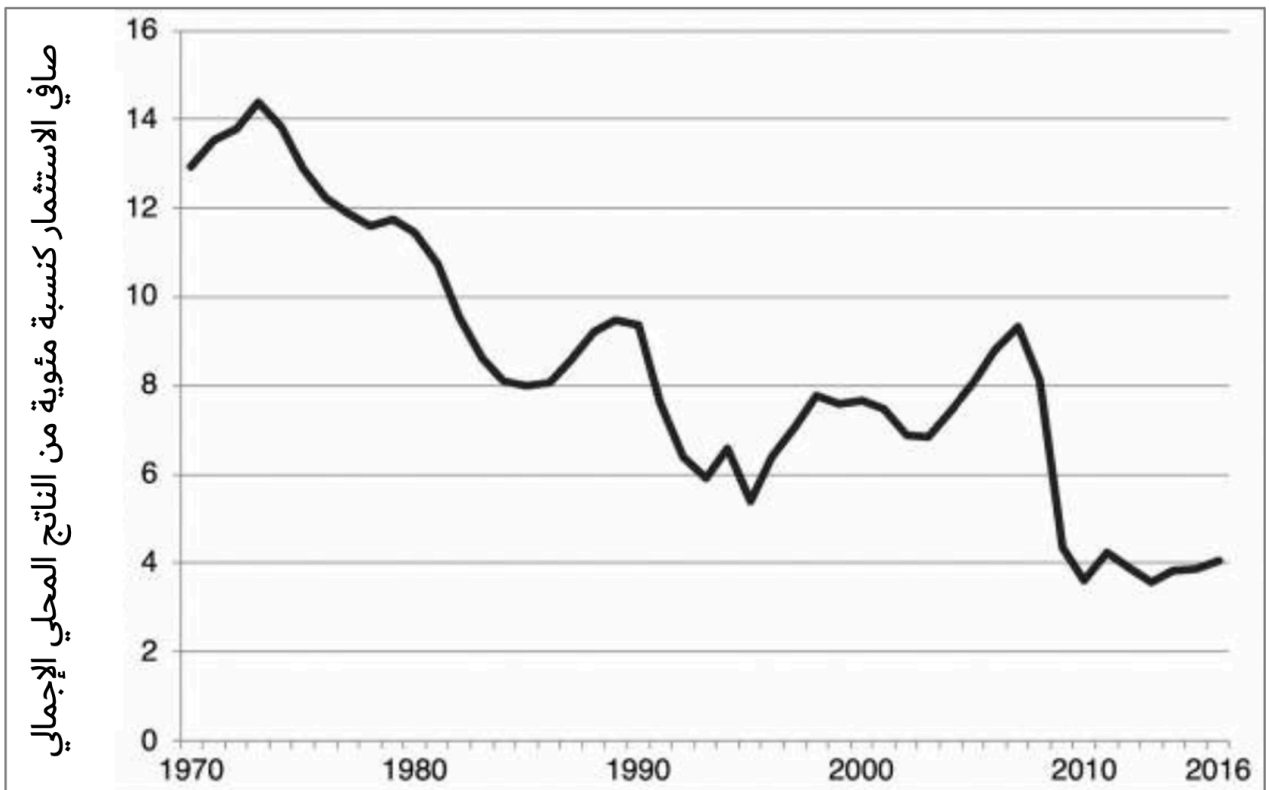
الأزمة المالية. تقوض تدابير التقشف من احتمال الاستثمارات الجديدة عبر تقويض الطلب الكلي والنمو المتوقع.

ويُعدّ عجز معظم اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن استعادة معدلات النمو الاقتصادي القوية منذ الأزمة المالية العالمية، دليلاً واضحاً ومؤلماً على الفشل الأوسع لسياسات التقشف. سرعان ما تطور الانكماش الفوري الذي حدث في 2008-2009 إلى «الركود الكبير»: سنوات متتالية من النمو المُحبط والبطالة ونقص التوظيف والعجز المزمن في الميزانيات العامة وتضخم الأسعار مع ثبات الأجور عند أدنى مستوياتها التاريخية

ويُعدّ التراجع غير المسبوق في الإنفاق الرأسمالي من جهة الشركات أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار هذا الضعف. توقع مناصرو التقشف أن الاستثمار الخاص سيؤدي في الواقع إلى انتعاش الاقتصادات الصناعية بعد الأزمة. واستناداً إلى مبدأ «التقشف التوسعي» (المرتبط بكتاب مثل ألبرتو أليسينا)، حاجج دعاة التقشف بأن من شأن تقليل العجز الحكومي (خاصة عبر التخفيضات الشديدة في الإنفاق) تحفيز الانتعاش الذي تقوده الأعمال. حيث ستتم استعادة ثقة الشركات، وإعادة الاستقرار المالي والنقدي، وسيتم تحرير الموارد الشحيحة من قبضة الحكومة، وتوجيهها بسرعة نحو الاستثمار الخاص المُنتج. في الواقع، ومنذ الأيام الأولى للنيلولبيرالية، شدد المنظرون المحافظون (مثل روبرت بارو) على مشكلة «المزاحمة» المزعومة: يستهلك الإنفاق والاقتراض الحكومي موارد يمكن استخدامها بشكل أكثر إنتاجية في مشاريع الاستثمار الخاصة، وبالتالي يؤثر سلباً على نمو القطاع الخاص. بينما يسمح التقشف للاستثمار الخاص بلعب دوره الصحيح عبر تقليص حجم الحكومة؛ وإنشاء نظام سياسة أكثر ملاءمة للقطاع الخاص؛ وتحقيق الاستقرار في أسواق الائتمان.

لكن واقع أداء الأعمال والاستثمار في العقد الماضي يناقض الرواية النيولبيرالية. حيث شهدت معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استثماراً ضعيفاً في الأعمال التجارية منذ الأزمة المالية. يوضح الشكل 1

التوجه في صافي الإنفاق الرأسمالي التجاري (بعد خصم انتقاص القيمة من الأصول الحالية) في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويظهر انخفاضاً طويلاً الأمد في وتيرة صافي الاستثمار حتى قبل الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض من نحو 12% من إجمالي الناتج المحلي قبل النيوليبرالية، إلى نصف تلك الوتيرة خلال التسعينيات وأوائل الألفية الثانية. ولكن بعد عام 2008، شهد صافي الاستثمار انخفاضاً حاداً ولم ينتعش بعدها. ومنذ ذلك الحين، خصصت اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 4% وسطياً فقط من إجمالي الناتج المحلي للإضافات المتزايدة إلى مخزون رأس المال الخاص، أي ما يمثل ثلث وتيرة التراكم في حقبة ما قبل النيوليبرالية. ونجد تعثر نمو المخزون المالي الحقيقي للرأسماليين المعاصرين مؤشراً على فداحة الوضع في نظام اقتصادي يُفترض أن يقوده دافع المستثمرين العميق للسعي إلى الربح و«تكديس وتكديس وتكديس الأموال».



الإنفاق الرأسمالي للقطاع الخاص، دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016-1970. المصدر: حساب المؤلف من بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ متوسط غير مرجح لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ومما يثير الدهشة كان تباطؤ وتيرة الاستثمار الخاص منذ الأزمة المالية العالمية لدرجة أدت إلى انخفاض كثافة رأس المال للإنتاج في العديد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويتم قياس كثافة رأس المال عبر «نسبة رأس المال إلى العمالة»، مقدار رأس المال الحقيقي (بجميع أشكاله، متضمناً الأدوات والآلات والتكنولوجيا والبنى وغيرها) المتاح لدعم جهد العمال في الإنتاج. وقد كان ارتفاع كثافة رأس المال المحرك الأساسي لنمو الإنتاج ورفع مستويات المعيشة عبر التاريخ الاقتصادي، ولكن هذا المحرك يدفع نحو اتجاه معاكس اليوم. إذ يرتفع رأس المال الجديد بشكل أبطأ من نمو العمالة، لذلك نجد نسبة رأس المال إلى العمالة آخذة في الانخفاض في العديد من البلدان (بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان وحتى ألمانيا). ويشكل هذا التوجه مخاطر كبيرة على الإنتاجية المستقبلية والدخول الحقيقية. وهو أمر مثير للدهشة خاصة في ضوء الافتتان الشعبي بالتسارع المفترض للأتمتة والروبوتات وغيرها من التقنيات التي تحل محل العمالة: في حين أن بعض الصناعات والمهن قد تغيرت بالتأكيد بسبب هذه الابتكارات، إلا أن إجمالي الاستثمار في الآلات والتكنولوجيا الجديدة يتباطأ وليس العكس.

نعم لقد شُدت الأحزمة، وانتعشت أرباح الأعمال بشكل كبير منذ الأزمة المالية العالمية. وعادت الفوائض التجارية إلى مستوياتها التاريخية في معظم البلدان وحققت أرقاماً قياسية جديدة في بعض البلدان (لا سيما الولايات المتحدة)، لذلك لا يمكن تبرير تقلص الاستثمار بنقص الأرباح أو التدفق النقدي. (في الواقع، تجاوز التدفق النقدي للشركات بعد خصم الضرائب وتيرة إعادة الاستثمار، ونجم عن ذلك تراكم فائض «ادخار» لدى الشركات ما أدى إلى توزيعات أرباح قياسية وإعادة شراء الأسهم). كان من المفترض بأسعار الفائدة المنخفضة القياسية على الإقراض التجاري (تقريباً صفر بالقيمة الحقيقية) التشجيع على مزيد من الاستثمار. كما لا يمكن لوم التحول في الاستثمار إلى الأصول غير الملموسة (مثل التكنولوجيا والبرمجيات) على تباطؤ الاستثمار: فقد شهد الإنفاق على البحث والتطوير ركوداً في جميع أنحاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وانخفض في العديد من البلدان.

من المفترض أن تعتمد الرأسمالية، أولاً وقبل كل شيء، على مستثمري القطاع الخاص الذين يراكمون رأس المال ويشرعون في الإنتاج ويولدون الأرباح. يجب أن يدعم تعطشهم للربح الإنتاج والتوظيف والابتكار والإنتاجية، تلك الفوائد التي يجب انتشار أثرها بعد ذلك على بقية المجتمع (يلقي إنغو شميدت نظرة فاحصة على الوعد الكاذب لشعبوية السوق في الفصل الثامن). لكن هذه الديناميكية لا تعمل إلا في عدد قليل من البلدان: تواصل كوريا، على سبيل المثال، تسجيل استثمارات تجارية قوية، وزيادة كثافة رأس المال، والابتكار السريع، وزيادة الإنتاجية، وارتفاع الأجور. ولكن يبدو أن «المحرك» الأساسي للتوسع الرأسمالي قد تعطل في أنحاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل. وتتمثل النتائج في نمو شديد البطء، واستمرار نقص استخدام الموارد البشرية والمادية، والاختلالات المالية، والاستقطاب الاجتماعي والصراع. لقد تحطمت خرافة «إزاحة الحكومة من طريق النمو» عبر خفض الإنفاق وأشكال أخرى من التقشف على صخرة ركود الاقتصاد الكلي.

عند النظر إلى الماضي، لا يسعنا سوى التفكير في أن الهدف من التقشف «المباشر» أو «التوسعي» في الواقع لم يكن تحفيز المزيد من الاستثمار والنمو، وربما كان الهدف الحقيقي إعادة توزيع الكعكة الاقتصادية، لزيادة نصيب الشركات الكبيرة والأشخاص الذين يملكونها، بدلاً من تنمية الكعكة.

يجادل مؤيدو التقشف بضرورة إجراء المزيد من التدابير لتعزيز ظروف النمو الذي يقوده القطاع الخاص، ويدعون إلى استمرار التقشف المالي لتعزيز «ثقة المستثمر» (رغم أن الآثار الجانبية المعطلة للاقتصاد الكلي التي سببها التقشف على الطلب الكلي قد قوضت من الناحية العملية إنفاق رأس المال التجاري). ويطالبون بمزيد من التخفيضات الضريبية على الأعمال (مثل تلك التي تم تطبيقها في الولايات المتحدة في عهد رئاسة دونالد ترمب)، والمزيد من التغييرات المحاسبية لأصحاب العمل في قوانين العمل ومعايير التوظيف، والمزيد من التيسير في لوائح الأعمال (بما في ذلك سياسات المناخ).

رغم ذلك، توفر تجربة الفترة النيوليبرالية بأكملها سبباً وجيهاً لرفض تلك المطالب، ورفض الوعد بأن السياسات الإضافية المراعية للأعمال التجارية

ستطلق أخيراً العنان للقوة الديناميكية للاستثمار الخاص الذي كان غيابه واضحاً. (أكدت أبحاث أخرى فشل التقشف في القطاع العام والتخفيضات الضريبية للأعمال في تحفيز النمو الذي تقوده الأعمال التجارية، بما في ذلك أعمال دين بيكر وسارة أندرسون وسام بيزياتي وألان أورباخ ويوري جورودنيشنكو وحتى الأبحاث الحديثة الصادرة عن صندوق النقد الدولي نفسه، مثل جيمي غوجاردو ودانييل لي وأنديا بيسكاتوري). بدلا من قبول المطالب المؤلمة بالمزيد من شد الحزام والتخفيضات في محاولة غير مجدية لإغراء أصحاب رأس المال لأداء دورهم المفترض، نجد يومنا هذا فرصة تاريخية سانحة للتشكيك في اعتماد الاقتصاد الأساسي على الاستثمار الخاص الساعي للربح في المقام الأول.

منذ الأزمة المالية العالمية، ازداد الإنفاق على البنية التحتية العامة أهميةً بصورة تلقائية، من وجهة نظر عملية تراكم رأس المال الشاملة. وهناك مجال لرعاية أشكال أخرى من الاستثمار العام غير الهادف للربح في قطاعات كثيرة من الاقتصاد، بما في ذلك قطاعات مثل الإسكان والطاقة والمرافق والغذاء والخدمات البشرية والرعاية، حيث ثبت عدم عقلانية أو كفاية النمو الذي يقوده القطاع الخاص. لقد ضعفت شرعية الأيديولوجية التقليدية القائلة بأن التقدم الاقتصادي يعتمد على النخب الثرية للقيام باستثمارات حقيقية منتجة وخلق فرص عمل، إلى حد كبير، بسبب فشل الاستثمار الخاص في العقد الماضي. لذلك، يجب أن يتضمن البديل طويل الأمد والشامل للتقشف، في جوهره، رؤية بديلة لكيفية حدوث الاستثمار. ويجب أن يتحكم جماهير المجتمع ومصالحهم بتلك الرؤية وليس الأغنياء القلة.

الفصل الثاني

أرقام ميكي ماوس في التاريخ الاقتصادي: أصول ودور نسب 60% و90% من الديون إلى النتج المحلي الإجمالي

بقلم ديتير بليو، وموريتز نيوجيفسكي

لطالما أسندت البشرية معاني خارقة إلى الأرقام، إذ اعتبر المخترع الشهير نيكولاي تسلا، على سبيل المثال، «روعة الأرقام ثلاثة وستة وتسعة مفتاح الكون». فيما يتعلق بالعجز المالي ونسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجد قيم 3% و60% و90% تلعب أدواراً شبه خرافية أيضاً. عبر معايير ماستريخت للاتحاد الاقتصادي والنقدي في أوروبا، تم تحديد عجز سنوي بنسبة 3% ونسبة دين مقدارها 60% من إجمالي الناتج المحلي حدوداً رسمية قصوى. جادل الاقتصاديان الأمريكيان الشهيران كارمن راينهارت وكينيث روغوف أيضاً أن نسبة 90% من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الحد الأقصى الذي إذا تجاوزه الدين الحكومي المتراكم سيؤدي إلى خنق النمو وتقويض الأداء الاقتصادي بشكل عام.

وقد لعبت النسبتان دوراً رئيسياً في الحوكمة الاقتصادية الأوروبية والعالمية، حيث تم التعامل معهما كمعايير هامة لوكالات التصنيف، التي تشرف على التمويل العام وتضفي عليه صفة الشرعية (أو تزيلها). وعززت القوة الخطابية لنسبة 90% الإيمان المختلق في عتبة 60% من الدين إلى الناتج المحلي

الإجمالي. نظراً لغياب مبرر اقتصادي جدي لصلاحيّة نسبة الدين المرغوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60%، بدأ أن الاكتشاف «العلمي» للحد الأقصى من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يملأ فجوة حرجة في بنية التقشف المشروع. قد يتذكر القراء نوعاً ما الحسابات الخاطئة التي أجراها راينهارت وروغوف. رغم ذلك، تحتاج نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والنسب الأخرى ذات الصلة بالحجج المؤيدة للتقشف إلى دراسة أدق لتحويل هذا النقاش السريالي ليصبح أقرب إلى جدل حقيقي. علاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى تقييم الظروف التي يمكن للديون في ظلها إعاقّة الأداء الاقتصادي والتنمية البشرية.

لنبدأ في بروكسل...

تتّمي خرافة النسبة المعقولة من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى فئة أكثر عمومية من الحجج المؤيدة للتقشف، والتي تعدّ الدين مجرد عبء (انظر، على سبيل المثال، الفصول المتعلقة بالمزاحمة وربّة منزل شوابيا المقتصدة). تخلق هذه الأرقام سلطة محسوبة تستند إلى قياس دقيق مزعوم للأنشطة الاقتصادية والمالية العامة. وتم وضع معايير أخرى لتشكيل سلوك الحكومة بناءً على هذا الرقم، وأبرزها حد العجز السنوي عند 3% في ماستريخت. وبافتراض معدل نمو يبلغ 5%، لا يضيف العجز بنسبة 3% ديناً جديداً إلى نسبة 60%. يُعرف هذا بقاعدة 60% و3% المركبة. ولكن ما هو أساس هذين الرقمين الحقيقيين؟

لننظر إلى التاريخ، سنبدأ بقاعدة عجز 3%. قدّم هذا الرقم الاقتصادي الفرنسي جاي أبيل عام 1981. واجه الرئيس الاشتراكي الفرنسي، فرانسوا ميتران، بعد فوزه الانتخابي الساحق ذلك العام، توقعات عالية من أعضاء مجلس الوزراء والشعب، وعجزاً متصاعداً بلغ 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي. ودعا مجموعة من الاقتصاديين المبتدئين إلى ابتكار رقم مناسب لاحتواء الأمر. نظراً لصعوبة تحقيق هدف عجز بنسبة 2% في ذلك العام، بسبب النقص الحالي

في الميزانية، اقترح الخبير الشاب في وزارة المالية حداً لا يزيد عن 3%، ما أعطى ميتران الحد المالي الأقصى الذي كان يرغب فيه.

وكان اختيار الناتج المحلي الإجمالي كمرجع اعتباطياً في حساب الاقتصاد الكلي، حيث تم اختياره ببساطة كرقم يفهمه الجميع على الفور. نظراً لأن تأثير عجز الميزانية على إجمالي الدين الوطني يعتمد على معدل النمو، لا يوجد معنى لسقف عجز بنسبة 3%، في أوقات يكون فيها النمو قوياً (حيث لن يضيف العجز الأعلى إلى الدين) ولا حين يكون ضعيفاً (حين يجب أن يكون العجز أقل وفقاً لمنطق التقشف التبسيطي). التزمت السلطات الأوروبية، في أعقاب أزمة اليورو، بمنطق نسبة 60% من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي و«صححت» الخطأ الفرنسي الأولي عن طريق خفض الحد الأقصى للعجز الهيكلي السنوي إلى 0.5%، بما يتماشى مع الاستقرار والتقييد الأكبر الذي يفرضه ميثاق النمو لمنطقة اليورو.

من المؤكد أن نسبة 60% من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تؤسس بناءً على حاجة سياسية كما هو الحال مع قاعدة 3% أليس كذلك؟ للأسف، كما قال دي سي إم بلات ساخراً، إنه رقم «ميكي ماوس» متكرر في تاريخ الإحصائيات. إذ لا يعتمد الرقم على بحث شامل ولا دراسات حقيقية. لقد تم اختلاق الرقم ببساطة كنقطة مرجعية، مثل قاعدة 3%، والتي مهدت الطريق لاتحاد نقدي يركز على الاستقرار. وفقاً للخبير الاقتصادي لويجي باسينيتي، التفسير الوحيد المعقول لاختيار نسبة 60% هو أنها كانت متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التقريبي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في وقت مفاوضات الاتحاد النقدي الأوروبي. وأن نسبة الدين في كل من ألمانيا وفرنسا كانت قريبة من هذه النسبة. بمجرد اعتماده، أعطى هذا الحساب الاعتباطي شرعية نقطة مرجعية موثوقة على ما يبدو، وهي سلطة لا يمكن أن توفرها إلا الأرقام.

... ثم ناقش العالم، التأثير السياسي لحجة 90%

اختل توازن التمويل العام أثناء الأزمة المالية بسبب إنقاذ البنوك الخاصة. وأضافت العديد من البلدان الكثير من النقاط المئوية إلى نسب ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي. دون توفر تفسير قائم على أساس علمي لنسبة الديون المثلى إلى الناتج المحلي الإجمالي، كشف التوجه السريع لتجاوز نسبة 60% في الاتجاه الخاطئ الأسس المهتزة التي تم عليها بناء منطق الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. لكن الإنقاذ كان في طريقه قادماً من البرج العاجي للاقتصاد السليم من جامعة هارفارد وجامعة ماريلاند.

نشر كارمن راينهارت وكينيث روغوف مقالة غير خاضعة لمراجعة النظراء بعنوان «النمو في وقت الدين» عام 2010، وقدمت المقالة الخبرة الأكاديمية المطلوبة بشأن مسألة نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي المستدامة وسرعان ما تم الاستشهاد بها على نطاق واسع. ادعى المؤلفان، عبر تحليل العلاقة بين الدين العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1946 و2009، أن نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تزيد عن 90% أدت إلى انخفاض متوسط معدلات النمو بنسبة 1%. ولكن عند القياس في متوسط النمو كان يجب للتأثير أن يكون أكبر. ولا بد من أن ذلك قد تسبب في تصاعد قلق الحكومة اليونانية (التي ارتفعت نسبة دينها إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 42% عام 2010 مقارنة بعام 2006)، إلا أنها كانت بشري سارة للسلطات المؤيدة للتقشف. استخدمت خطة ميزانية الحزب الجمهوري لعام 2012 الورقة كمرجع حصري، واعتبر المفوض الأوروبي السابق للشؤون الاقتصادية أولي رين أن النتيجة البالغة 90% معترف بها على نطاق واسع، وأشاد وزير المالية البريطاني السابق جورج أوزبورن بتأثير روغوف على تفكيره الاقتصادي.

تم تنفيذ هذه الخرافة العامة حول كيف ينتج النجاح الاقتصادي عن التقشف والميزانية المتوازنة. ولو لم تحظ نسبة ماستريخت العشوائية من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بهذا الدعم الفكري القوي، لما احتجنا إلى تنفيذها مجدداً. قام توماس هيرندون ومايكل آش وروبرت بولين بتكرار دراسة

راينهارت وروغوف، بناءً على البيانات التي استخدمها، في دراسة نقدية عام 2013. وناقضت النتائج الجديدة فكرة الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأظهر هيرندون والآخرين أن الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها راينهارت وروغوف أدت إلى مغالطات جسيمة، وتحريف العلاقة بين الدين العام والنمو. وتضمنت الأخطاء استبعاداً انتقائياً لبيانات فترات زمنية في أستراليا ونيوزيلندا وكندا، وتقنيات ترجيح غير اعتيادية، وأخطاء برمجية بسيطة في إكسل استبعدت بلداناً بأكملها، مثل بلجيكا والدنمارك، من موجز الإحصائيات. بعد إعادة الحساب بتشكيك مبرر، استُخلص معدل نمو سنوي يبلغ 2.2% في البلدان التي لديها نسبة دين إلى إجمالي الناتج المحلي تبلغ 90%. ويناقض ذلك خرافة الانخفاض التلقائي للناتج المحلي الإجمالي التي وضعها راينهارت وروغوف، وكانت أقل بقليل من النتائج التي توصلوا إليها بشأن انخفاض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

لم تنتهز السلطات الأوروبية ولا قيادة المؤسسات المالية الدولية الفرصة للتخلص من قاعدة 60% رغم عدم دقتها. ولا تزال السلطات الأوروبية متمسكة بنظرية «الديون (المفرطة) تقلل النمو» بشكل عام دون تمتعها بأي دعم أكاديمي موضوعي، كما تتمسك بإيمان مطلق في نسبة 60% من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

التعمق اللازم في مسألة الديون والنمو والتكشف

لا يعني تنفيذ سلطة الأرقام 3% أو 60% أو 90% أن علينا قبول النمو المتسارع للديون والديون الهيكلية المرتفعة العامة أو الخاصة. بالاعتماد على معايير مثل النمو الاقتصادي، والغرض من الديون، وأسباب العجز أو مستويات أسعار الفائدة، نجد الدين يحمل أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية. حيث يمكن للمستويين المطلق والنسبي الإضرار برفاهية المواطنين. ولكن يوجد فرق كبير بين تحمل بلد ما ديوناً عالية بسبب الإنفاق العسكري أو إنقاذ الشركات، أو تحمل تلك الديون للإنفاق على الاستثمارات العامة في الرعاية

الصحية أو البنى التحتية للنقل التي تقلل انبعاث ثاني أكسيد الكربون على سبيل المثال. حيث ترفع الأخيرة إنتاجية البلد، ما يتيح بالتالي خدمة الديون المرتفعة مؤقتاً. على عكس السقوف الاعتباطية، يربط ما يسمى بـ«القاعدة الذهبية» للعجز العام الدين الحكومي الإضافي بالاستثمار المنتج. ولا تزال القاعدة الذهبية تلك تعبر عن الروح الكينزية لقدرة الدولة، والتي تتعارض مع منطق التقشف واقتصاد الموارد الجانبية، أي الإنفاق العام المتوازن والمخفّض.

يدرك الخبراء الاقتصاديون الفارق الكبير بين الدولة التي يمولها المقرضون المحليون أو الأجانب والدولة التي تخضع للجمود النقدي، ما يعطل تعديل سعر الصرف، ويخضعها بالتالي للقوة الاقتصادية والقرارات الخارجية. يمكن لدول مثل اليابان تحمل أكثر من 200% من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لأنها تقترض محلياً بالعملة الوطنية، في حين تعتمد بلدان أخرى على رأس المال الأجنبي. تم إدخال انضباط الأسواق المالية في الثمانينيات إلى معظم دول العالم، حين بدأت وكالات التصنيف في تقييم التمويل العام والديون وفقاً للمبادئ المطبقة سابقاً على البنوك التجارية.

ببساطة، لا يوجد رقم موثوق فيما يتعلق بنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أو العجز السنوي بشكل عام. رغم ذلك، تُستخدم القواعد المطبقة لتوطيد رأسمالية التقشف وإقصاء المناقشات البديلة حول أسباب الديون والعجز والغرض من التمويل العام.

القسم الثاني

التكشف المعاصر: إعادة بناء قفص تقييد التمويل العام

خرافة «المنافسة» الدولية في الضرائب

بقلم أليكس كوبهام

تعد فكرة «المنافسة» الضريبية الدولية من أخطر الخرافات الاقتصادية في عصرنا، ومفادها أن العملية التي تحصل عبرها البلدان على الاستثمار تكافئ إلى حد ما نموذج المنافسة المثالية بين الشركات الذي يتم تدريسه في الدورات التمهيديّة في الاقتصاد. وقد أحييت الخرافة الأساسية للتقشف -التي تزعم بأن أفضل سبل مواجهة الصدمة الاقتصادية المفاجئة هي الانكماش المالي- هذه الخرافة مجدداً. وغني عن القول، إن تلك الخرافات ليست «محايدة» بأي معنى اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي. بل يعكس صعودها انتصاراً أيديولوجياً في مواجهة الأدلة المضادة المقنعة، ويأتي هذا الانتصار على حساب حياة البشر.

تفترض خرافة المنافسة الضريبية الدولية جدول أعمال كاملاً. بالفعل، نجد اختيار المفردات في حد ذاته مضللاً عن عمد. إذ يستحضر مصطلح «المنافسة» صورة سباق مثمر بين الشركات بغية التميز، وهي عملية تؤدي إلى ابتكارٍ ومنتجات أفضل للمستهلكين بأسعار منخفضة. جميعنا نحب المنافسة، أليس كذلك؟ ولكن حتى على مستوى النظرية الاقتصادية البحتة، لا يمكن تقديم فوائد متسقة إلا عبر المنافسة المثالية الافتراضية بين عدد لا حصر له من الشركات الصغيرة متساوية الحجم (افتراضياً)، وذلك بالطبع

وضع لا يمكن أن ينطبق أبداً على البلدان، والتي نجدها محدودة العدد، ويهيمن عليها عدد صغير من الدول الكبيرة والقوية. وكما قال مارتن وولف، حكيم الاقتصاد في صحيفة فايننشال تايمز (وليس في اليسار)، «إن فكرة القدرة التنافسية بين البلدان، على نموذج القدرة التنافسية للشركات هي محض هراء».

يسهل رؤية ذلك عبر مقارنة بسيطة، حيث يمكن اعتبار الشركات الفاشلة جزءاً مؤسفاً ولكنه أساسي من العملية التنافسية، مع توفر فرص لإعادة توجيه الأشخاص ورأس المال المتعلقين بتلك الشركات إلى منافسين (أكثر كفاءة). من ناحية أخرى، نجد أن «الدول الفاشلة» هي الأماكن التي يعيش فيها معظم الناس الأكثر ضعفاً وتهميشاً في العالم. (يُظهر تركيز الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الحالي على الهجرة مدى حماس تلك البلدان الغنية إلى «إعادة توزيع» مواطني الدول الفاشلة).

تمتعت المنافسة الضريبية بأهمية مبالغ فيها في سياق التقشف. وحين تدهورت عائدات الضرائب نحو الحضيض وحلقت مستويات الديون عالياً في أعقاب الأزمة المالية، نتيجة لإنقاذ البنوك وحماية الجهات الفاعلة في السوق من قرارات اتخذتها بنفسها، أُخبر صانعو السياسات، وهم بدورهم أخبروا مواطنيهم، أنه حان الوقت لخفض ضريبة الشركات، إذ أن مفتاح التعافي يكمن في جذب الاستثمار الدولي، وأن مفتاح جذب الاستثمار الدولي خفض الضرائب.

ونجد الزعمين السابقين خاطئين. إذ هددت الأزمة الثقة ومستويات الطلب، بسبب الخسارة الفورية لقيم الأصول وارتفاع معدلات البطالة. يمكن لزيادة الاستثمارات الدولية إظهار الثقة ودعمها، وتوليد فرص عمل، ولكن التأثير سيكون هامشياً مقارنة بالاقتصاد الكلي. ولم يبرز أي جدل جاد على مستوى الاقتصاد الكلي يتحدى دور الحكومات كلاعب وحيد قادر على التأثير في الثقة والطلب على نطاق واسع. وبالمقارنة لا يوجد أي أثر هام للاستثمار الدولي.

ثانياً، لا تعد الضرائب مفتاحاً لجذب الاستثمار الدولي. وهي نقطة مثبتة لدرجة أن سلطات متنوعة، مثل صندوق النقد الدولي وشبكة العدالة الضريبية

وشركة استشارات مكنزي، تتفق عليها. تعد المعاملة الضريبية مصدر قلق ثانوي بعد تحديد العوامل الأساسية مثل الوصول إلى الأسواق ورأس المال البشري والبنية التحتية لموقع الاستثمار المفضل. تشير النظرية إلى أن هذه «المنافسة» الضريبية بين الولايات في تقديم حوافز استثمارية ستؤدي إلى سباق نحو القاع، حيث ستكون الفوائد النهائية للدولة «الرابحة» معدومة أو حتى سلبية، بينما يجني المستثمر أرباحاً هائلة.

عملياً، فشلت الدول التي سعت إلى استخدام الضرائب «للتنافس» في طريقها للخروج من التقشف ونحو الازدهار من جميع الجوانب. قادت بريطانيا المبادرات منذ عام 2010، مع تعهد وزراء المالية المتعاقبين بتخفيض المعدلات القانونية للضرائب على الشركات. كما كتبت سابقاً لبدائل التقشف (#AltAusterity)، دفع ذلك بريطانيا إلى اتباع نهج تقشفي فريد قائم على معاداة الضرائب، حيث أجرت بريطانيا تخفيضات في الإنفاق العام فاقت خفض العجز في نهاية المطاف. قام المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، فيليب أليستون، بوصف حالة التفاوت والضعف المروعة وغير الضرورية التي نتجت عن ذلك. (في الفصل الخامس، تُبين شيلا بلوك آثار خفض الإنفاق على المجتمع في اليونان).

وأظهر التحليل الخاص المسبق الذي أجرته حكومة بريطانيا، كما أظهرت تحليلات هيئة مراقبة الميزانية المستقلة، أن التخفيضات في ضريبة الشركات، من 28% النموذجية عالمياً إلى نسبة 17% الأكثر تنافسية، كان من المتوقع أن ينتج عنها تأثير استثماري مقداره صفر. في حين من المقدر أن تكلف كل نقطة مئوية ملياري جنيه إسترليني إضافية أو أكثر من الإيرادات المفقودة، وبالتالي المزيد من التخفيضات في الإنفاق أو زيادة في العجز.

ونجد استجابة استثمارات الشركات منطوية من حيث النشاط الاقتصادي الحقيقي في الدولة، فالتغييرات الهامشية في توزيع الأرباح المحتملة لا تكاد تغطي القرارات الاقتصادية الرئيسية التي تثبت الدخل والطلب، وتحويل أرباح الشركات متعددة الجنسيات. أظهر تحليلنا مع بيتر يانسكي أن الغالبية العظمى من تحويل الأرباح من جهة الشركات متعددة الجنسيات وصلت إلى

عدد قليل من الدول، بما في ذلك هولندا وبرمودا، حيث كان معدل الضريبة الفعلي يتراوح بين 0% و2%. ببساطة، لا يزيد خفض المعدلات الضريبية من 28% إلى 17% جاذبية بلد ما للاستثمار أو يدفع إلى تحويل الأرباح إلى الداخل أو يزيل حافز تحويلها إلى الخارج.

ونجد التخفيضات الضريبية للشركات، دون اقترانها بتغييرات أخرى، مجرد تخلٍ عن الإيرادات، وتقويضاً للضريبة التصاعدية. حيث توفر ضريبة الشركات دعامة لضرائب الدخل والأرباح الرأسمالية، كما توفر الاختلافات في المعدلات حافزاً لإعادة تصنيف تدفقات الدخل، ما يسبب المزيد من الخسائر في الإيرادات. في الواقع، شهدت بريطانيا طفرة في تكوين الشركات بالترافق مع الخسارة في ضريبة الدخل منذ عام 2010.

نستنتج أن «المنافسة» الضريبية الدولية ليست سوى خرافة. وتشير الدلائل إلى أنها سباق لا يمكن أن يربحه سوى الشركات، في حين تخسر الدول المتنافسة وغالبية سكانها. تم استخدام خرافة المنافسة لتبرير المزيد من الضرائب التنافسية وتحولات الإنفاق ذات التكاليف البشرية الهائلة في السياق المضلل لسياسات التقشف. يجب فهم ذلك على أنه أيديولوجي بحث ومناقشته من حيث التفضيلات لنتائج الفقر واللامساواة. رغم التسويق المضلل للمفهوم، لا توجد أي عمليات تنافسية أو منافع حقيقية.

الفصل الرابع

هل تخفض الخصخصة العبء المالي؟

بقلم هيذر وايتسايد

غالباً ما تلجأ الدول التي تواجه تحديات في الإيرادات في جميع أنحاء العالم إلى بيع الأصول العامة كطريق سهل لسداد الديون وموازنة الحسابات. يعد بيع مؤسسات الدولة وبنائها التحتية المدرة للدخل في مزاد علني لتحصيل مبلغ محدد مرة واحدة، مجرد إجراء يائس. بل يُظهر أيضاً قصر النظر ويؤدي إلى نتائج عكسية على المدى الطويل. سواء كان في اليونان التي باعت مطاراتها أو موانئها أو شبكات اتصالاتها الخاصة بها بأسعار زهيدة، لتلبية مطالب السداد من «الترويكا» (المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي)، أو في الدول الأقل اضطراباً مالياً، مثل كندا التي تكثف جهود الخصخصة ذات الدوافع الأيديولوجية، يمكن تحدي فكرة أن الخصخصة تقلل الأعباء المالية للدولة على ثلاث جبهات. حيث تقلل مبيعات الأصول إيرادات الدولة، وتستمر الدولة برعاية الشركات في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية، وغالباً ما تقدم الأشغال العامة الممولة من القطاع الخاص قيمة متدنية مقابل المال الذي يُنفق عليها.

سنتخذ كندا مثلاً هنا. تتبع كندا سياسة خصخصة مستوحاة من النيوليبرالية والتكشف لعقود، وعلى مستويات متعددة من الحكومة، ورغم ذلك، حافظت أيضاً على اقتصاد مختلط بمشاركة الحكومة في البنية التحتية العامة، وكذلك

في تأمين الخدمات العامة الأخرى. وهكذا، تقدم كندا أمثلة توضح كيف يمكن للملكية العامة إفادة الاقتصاد الرأسمالي الحديث، وتبين مخاطر الخصخصة وكيف يمكن أن تؤدي إلى رفع التكاليف على الحكومة وخفض إيراداتها.

الخرافة: الخصخصة تخفف العبء المالي. الواقع: مبيعات الأصول تخفض تدفقات الإيرادات

في ورقة بحثية صادرة عن كلية السياسة العامة عام 2012، بعنوان «دور الشركات الملكية في الاقتصاد الكندي»، لخص إياكوبوتشي وتريبيلكوك، أستاذ القانون في جامعة كالغري، دافع الخصخصة على أنه «حين لا يتبقى سبب منطقي لمشاركة الحكومة... أو حين تُحقق الخصخصة أهداف سياسة الحكومة بشكل أفضل».

غالباً ما هيمنت أهداف التقشف، مثل سداد الديون عبر مدفوعات مبلغ إجمالي لمرة واحدة ينتج عن خصخصة الأصول العامة، على «أهداف السياسة الحكومية» ووفرت «الأساس المنطقي» اللازم لإنهاء الملكية العامة. قد تكون مبيعات الأصول ذات الدوافع الأيديولوجية نعمة للمستثمرين من القطاع الخاص ولكنها غالباً ما تكون إخفاقاً للحكومة.

على سبيل المثال، باعت حكومة مقاطعة برتش كولومبيا 101 عقاراً حكومياً لتحقيق التوازن في الميزانية عام 2012، عبر خطة لتحرير الأصول بغية الإنماء الاقتصادي. ووجد المدقق العام بعد ست سنوات أن هذه الأصول تم تقييمها بأقل من قيمتها الحقيقية بما يزيد عن الثلثين، وخلص إلى أنه كان ينبغي على الحكومة «بذل المزيد من الجهد لتقييم تكاليف وفوائد البيع مقابل الاحتفاظ بفائض الأصول قبل بيعها». كان هدف الحكومة الأساسي الإيرادات المسبقة بدلاً من النشاط الاقتصادي طويل المدى وتوفير التكاليف.

تتحمل أونتاريو، أكبر مقاطعة في كندا من حيث عدد السكان والدخل، أكبر عبء ديون على مستوى المقاطعات في البلاد، ويبلغ نحو 350 مليار دولار

كندي. خفضت وكالة التصنيف الائتماني موديز تصنيف ديون أونتاريو إلى **Aa3** (من **Aa2** مستقر) في ديسمبر 2018، وأشارت الوكالة، بالإضافة إلى الديون المرتفعة والنمو المنخفض، إلى انخفاض الإيرادات الناجمة عن إجراءات التقشف والخصخصة. في حين أن الدين العام المفرط يجب أن يكون مصدر قلق لأي حكومة، ولا يجب معالجة ذلك عبر التخفيضات التقشفية ومبيعات الأصول فحسب، بل يجب إيجاد مصادر إيرادات جديدة أيضاً. على سبيل المثال، عند تقنين القنب الهندي مؤخراً على المستوى الوطني، أصبح متجر أونتاريو للقنب، شركة مملوكة للحكومة وتعيد الأرباح إليها، تاجر الحشيش القانوني في المقاطعة، ومن المتوقع انتشار فوائد هذا السوق الذي تبلغ قيمته عدة مليارات من الدولارات على المجتمع برمته.

الخرافة: الخصخصة تخفف العبء المالي. الواقع: تتفشى رعاية الدولة للشركات في القطاعات الهامة استراتيجياً

لا تعني الخصخصة بالضرورة أعباءً مالية أقل على الحكومة في المجالات الاستراتيجية للاقتصاد. حيث تُعد خصخصة شركة طيران كندا، التي كانت ذات يوم مؤسسة مملوكة للدولة، كارثة مالية. رغم تقليص الوظائف، وإلغاء الرحلات غير المربحة، وزيادة الأجور، طلبت شركة طيران كندا الإنقاذ من الإفلاس عام 2003. ولم ينجم عن الخصخصة إنهاء الدعم المالي العام: في يوليو 2009، تلقت الشركة خطة إنقاذ بقيمة 250 مليون دولار كندي من الحكومة الفيدرالية.

وبالمثل، في قطاع السيارات بالغ الأهمية، وزعت عمليات الإنقاذ العامة عبء الدين الخاص على المجتمع. أعلنت أوتاوا ومقاطعة أونتاريو في ديسمبر 2008 أنهما ستزودان جنرال موتورز وكرايسلر بقروض قصيرة الأجل قابلة للسداد. وقدرت التقارير في غلوب آند ميل أن «دافعي الضرائب الكنديين سيخسرون نحو 3.5 مليار دولار من الأموال التي استثمرتها الحكومة الفيدرالية وحكومات أونتاريو في عمليات الإنقاذ». في الآونة الأخيرة، في أكتوبر

2018، كشفت هيئة الإذاعة الكندية أن «الحكومة [الفيدرالية] شطبت بتكتم قرصاً بقيمة 2.6 مليار دولار لقطاع السيارات تم تجميعه لإنقاذ شركة كرايسلر أثناء الانهيار الاقتصادي العالمي لعام 2009. ويعد هذا الشطب من بين أكبر عمليات الإنقاذ التي يمولها دافعوا الضرائب على الإطلاق...».

الخرافة: الخصخصة تخفف العبء المالي. الواقع: الأشغال العامة الممولة من القطاع الخاص تقدم قيمة متدنية مقابل المال المُنفق عليها.

انسحبت الحكومة الفيدرالية الكندية تدريجياً من استثمار رأس المال العام وملكية رأس المال العام على مدى عدة عقود. كما أظهر الخبير الاقتصادي هيو ماكنزي في تقريره عام 2013 للمركز الكندي لبدائل السياسة، فجوة البنية التحتية الكندية، كانت الحكومة الفيدرالية تملك 44% من رأس المال العام الكندي عام 1955، ولكن حصتها انخفضت إلى 13% بحلول عام 2011. بدأت مجموعات مثل تي دي إيكونوميكس وديلوويت، منذ عام 2004، في الدفع نحو شركات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها «حلاً» لفجوة البنية التحتية. ظهرت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التسعينيات كمخططات نيوليبرالية «للبناء الآن، والدفع لاحقاً»، تهدف إلى إنشاء أسواق لجني الأرباح من مشاركة القطاع الخاص في مشاريع القطاع العام.

رغم أن النموذج تم تجريبه منذ فترة طويلة، وتعرض لانتقادات كبيرة بسبب تكلفته العالية وسجله المخزي في جميع أنحاء العالم، إلا أن معدلات الفائدة الأولية بالغة الانخفاض، والاستثمار المؤسسي، صناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشتركة وشركات التأمين وغيرها، في سياق ما بعد عام 2008، جددت الدفع نحو الاستثمار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نظراً لانخفاض مخاطره نسبياً وارتفاع عائده. ومرة أخرى، شددت مكينزي وبلاكروك وغيرهما من المستفيدين من الصناعة المالية على «فجوة البنية التحتية» باعتبارها مشكلة يجب إصلاحها عبر شركات بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في سياق التقشف بعد عام 2010 (وتجاهلوا حقيقة أن

التمويل الخاص يجب أن تسدده الحكومة عبر الضرائب أو من الشعب مباشرة على شكل رسوم استخدام).

ولكن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تقدم قيمة متدنية مقابل المال المُنفق، ولم تنفذ ما وعدت، وهذا ما فصلته في كتابي الأخيرين «الشراء من أجل الربح» و«حول كندا: الشراكات بين القطاعين العام والخاص». يعد التمويل الخاص أعلى تكلفة، وتتطلب الشراكات بين القطاعين العام والخاص مفاوضات معقدة وطويلة، وغالباً ما تحتل ضرورات الربح محل احتياجات المشروع. وينفي مؤيدو الخصخصة العديد من جوانبها الأكثر ضرراً، أو يقللون من شأنها أو يتجاهلون تماماً، مثل تأثيرها على السلطة المحلية والديمقراطية والنقابات وجودة الخدمة.

قدم إفلاس عملاق خدمات البنية التحتية العامة المشتركة بين القطاعين العام والخاص، كاريليون، عام 2018، مثلاً مؤلماً على مدى إشكالية خصخصة الخدمات العامة، ولكنه قدم أيضاً درساً مفيداً. ألغت بريطانيا، منشأ مبادرة التمويل الخاص، برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أكتوبر 2018، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى كارثة كاريليون وجبل ديون مبادرة التمويل الخاص الذي يخنق سلطات بريطانيا. كما قال المستشار، فيليب هاموند، «ما زلت ملتزماً باستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث تقدم منفعة لدافعي الضرائب وتنقل المخاطر إلى القطاع الخاص. ولكن توجد أدلة دامغة على أن مبادرة التمويل الخاص لا تفعل ذلك ... لم أوقع أبداً على عقد مبادرة التمويل الخاص كمستشار ويمكنني اليوم تأكيد أنني لن أوقع أبداً».

ضبط أوضاع المالية العامة: هل نخفض الإنفاق لحل المشاكل المالية وزيادة الاستثمار؟

بقلم شيلا بلوك

زادت الحكومات من دورها في الاقتصاد مع بداية الركود الكبير في 2008-2009. وطُرحت قائمة منسقة ومتسقة إلى حد ما من السياسات النقدية والمالية. رغم ذلك، توجهت الحكومات إلى الاتجاه المعاكس وأصبحت موازنة الميزانيات أولوية سياسية رئيسية بعد سنوات قليلة فقط. لكل ميزانية حكومية دخل (معظمه من الضرائب)، وإنفاق، وقد تعرض الأخير لتطويق كبير. ووفقاً لمن يؤمنون بمزايا التقشف، يعد خفض الإنفاق الطريقة الأكثر فاعلية لتحقيق التوازن في الميزانيات على المدى القصير، ولتعزيز المالية العامة على المدى الطويل. ومع ذلك، يتم تجاهل الآثار السلبية على الأفراد والمجتمع ككل.

متى تكون المساءلة في الإنفاق ومتى تغيب

ضخت البنوك المركزية تريليونات الدولارات إلى الاقتصاد في أعقاب الأزمة المالية العالمية. نتيجة لذلك، لم نشهد انهياراً مطولاً في الأسواق المالية كما

حدث أثناء الكساد الكبير في الثلاثينيات. وقد رافق ذلك تدخلات منسقة في السياسة المالية، أثبتت تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد الحقيقي. ومن الأمثلة على ذلك قانون التعافي وإعادة الاستثمار الأمريكي، الذي تضمن استثمارات في النقل وحماية البيئة والبنية التحتية بالإضافة إلى توسيع قاعدة المستفيدين من الإعانات الاجتماعية. عاد الاستقرار إلى النظام المالي والاقتصاد الحقيقي. لكن هذه التجربة تعارضت مع السرد النيوليبرالي عن عدم فعالية السياسة المالية في استقرار الاقتصاد. رغم أن هذه الإجراءات الحكومية أثبتت فعاليتها من منظور سياسة الاقتصاد الكلي.

ارتفع الدين الحكومي بعد الركود نتيجة لبرنامج التحفيز: تظهر بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زيادة نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي من عام 2007 إلى عام 2010. ومن المتوقع أن ينجم هذا عن فترة الانكماش الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي. تسببت الأزمة في ارتفاع الديون بسرعة، وليس العكس (انظر غريغ أبو وتوماس فريك حول سبب الأزمة).

بعد فترة وجيزة من هذه التدخلات الحكومية الناجحة في السياسة، عادت نسخة من خرافة قديمة في سياسة الاقتصاد الكلي لتحتل مكانة بارزة. وتتألف هذه الخرافة من عدد من المزاعم الأساسية. أولها أن أي بلد يعاني من عجز كبير في الميزانية أصبح الآن عرضة لخطر أزمة الديون الحكومية. باستخدام تجربة اليونان كدرس واقعي، تم تحذير البلدان الخارجة من الركود مع ديون مرتفعة بأنها ستفقد الوصول إلى أسواق رأس المال، ما سيجعل تمويل أو إعادة تمويل الدين الحكومي مكلفاً لدرجة يكاد يكون مستحيلًا في بعض الحالات. والثانية اعتبار أن التقشف هو الحل لهذا التهديد الناجم عن أزمة الديون. والثالثة، زعم أن أفضل طريقة لإعادة التوازن هي خفض الإنفاق العام بدلاً من زيادة الإيرادات الضريبية. ويتمثل آخر زعم في هذه الخرافة في أن إجراءات التقشف هذه لن يكون لها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي. قيل إن تخفيضات الإنفاق ستعزز الاقتصاد، في حين أن زيادة الضرائب ستزيد العجز، نسخة من منحنى «لافر»، المرتبط برئاسة رونالد ريغان للولايات

المتحدة، والذي تم تفيده. ويجادل بأن خفض الضرائب سيكون له تأثير اقتصادي محفز ومن شأنه إنتاج زيادة في الإيرادات الضريبية.

ما مدى صحة هذه الحجج؟ أولاً، كان الالتزام بسندات اليورو، أو أدوات مماثلة مصممة لتجميع الديون الحكومية، سيضع حداً للمضاربة المالية التي تستهدف بلداناً بمفردها. ثانياً، إذا أوقفت الحوافز المنسقة انهيار الاقتصاد، قد تدعم استثمارات منسقة من القطاع العام الانتعاش أيضاً. ثالثاً، كان من الممكن أن تساهم زيادة الضرائب التصاعدية في توازن الميزانية وتخفيف التفاوت في الدخل والثروة.

في الواقع، تم استخدام مستويات الدين الحكومي لتصنيع أزمة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ولحشد الدعم لبرامج التقشف الصارمة وغير المنتجة ذات التكاليف البشرية الحقيقية والأثر السلبي على الاقتصاد. نفذت اليونان بعض أقسى إجراءات التقشف، مدفوعة في الغالب بخفض الإنفاق. وشملت تجميد رواتب الموظفين العموميين، وتخفيضات جذرية في الحد الأدنى للأجور، وتسريحاً جماعياً للعمال في القطاع العام، وتخفيضات حادة في ميزانيات وزارات مثل الصحة والعمل. وشهد المتقاعدون اليونانيون تخفيضات كبيرة في استحقاقاتهم التقاعدية الشهرية منذ عام 2009.

تُلق الانكماشات المالية الشديدة ضرراً حقيقياً. ربط بحث من دراسة العبء العالمي للمرض عام 2016 بين التقشف وزيادة معدل الوفيات في اليونان. ووجدت تأثيرات مماثلة في بريطانيا، في البحث الذي قاده جامعة الملك لندن عام 2017. لا تحظى الخسائر البشرية باهتمام كبير في النقاشات الاقتصادية حول التقشف بعد الأزمة، حتى عند ملاحظة الضعف في هذه السياسات. يجب التشكيك في الحجة المجردة القائلة بأن تخفيضات الإنفاق هي أفضل طريقة لموازنة الميزانيات بدلاً من الزيادات الضريبية باستخدام أسئلة محددة: من يدفع، ومن يستفيد، وما مدى عدالة توزيع التكاليف والفوائد؟

الضبط المالي الانكماشى، مضر للفقراء، وسلبي للنشاط الاقتصادي أيضاً!

أثبتت السنوات الثمانية الماضية استمرار الطلب في أسواق السندات على الديون الحكومية. وتظهر بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن أسعار الفائدة لا تزال عند أدنى مستوياتها التاريخية. ولم تتحقق توقعات الاقتصاديين السائدة بأن الأزمة اليونانية ستنتشر كالنار في الهشيم إلى الاقتصادات الوطنية الأخرى.

في الوقت ذاته، ارتبط تقليص الإنفاق الحكومي منذ عام 2010 بارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي، عكس الوعود بارتفاع الثقة والنمو. أظهر بحث بول كروغمان أن التقشف الحكومي عادة ما يجلب هذا التأثير وأن الأداء الاقتصادي يزداد سوءاً مع كثافة برامج التقشف. وخلصت أبحاث صندوق النقد الدولي عام 2016 إلى أن التقشف النيوليبرالي قد رفع مستوى اللا مساواة، ما يقلل من مستوى النمو الاقتصادي واستدامته. كما خلص المؤلفون إلى أن فترات الضبط المالي أعقبها، في المتوسط، تقلصات وليس توسعات في الإنتاج وزيادة البطالة.

كيف نفهم استمرار سياسة مثل التقشف؟ يجب أن تأخذ الإجابة بعين الاعتبار مصالح وأفكار الأقوياء. هذه المصالح لا يخدمها توسيع دور الحكومة في الاقتصاد بما يتجاوز حماية الملكية، بل يخدمهم دور أصغر للدولة. الأغنياء لا يعتمدون بنفس القدر على الخدمات العامة كبقيتنا. الأمن الخاص والرعاية الصحية الخاصة والمدارس الخاصة متاحة للمواطنين الأثرياء. وأي دور متزايد للدولة من المرجح أن ينال من ثرواتهم الكبيرة، عبر زيادة الضرائب أو المزيد من اللوائح التنظيمية على أنشطتهم التجارية.

إن زيادة الضرائب على مكاسب رأس المال أو ضرائب المعاملات المالية الجديدة المصممة لتخفيف المضاربات المالية سيكون لها نتائج مختلفة تماماً عن التخفيضات في البرامج الاجتماعية. بشكل أساسي، تتحمل مجموعات اجتماعية مختلفة تكاليف تخفيض الدين الحكومي والعجز باستخدام هذه الأساليب المختلفة. ولكن يكمن التناقض في ضبط أوضاع

المالية العامة في أن خفض الإنفاق العام ووضع قيود منهجية على الميزانية يعيقان كلاً من رفاه الدولة والنشاط الاقتصادي فيها.

القسم الثالث

التكشف وتفسير الأزمة الاقتصادية

أولوية الحد من العجز وخرافة الضبط المالي

بقلم غريغ أبو

لا نجد مبالغة في قول إن القلق بشأن عجز الحكومة، وبالتالي الحاجة المزعومة إلى التقشف المالي، قد برزت في مركز اهتمامات السياسة الاقتصادية منذ انتشار أيديولوجية النيوليبرالية في الخطاب السياسي في الثمانينيات وفي سياسات الدولة وحكومات اليمين ويسار الوسط منذ ذلك الحين. بالتأكيد، هيمن التقشف على السياسة الاقتصادية حين بدأت التدابير المالية الطارئة استجابةً للركود الكبير، بقيادة الولايات المتحدة وبتنسيق عبر مجموعة العشرين، في التراجع. تحاول الدول الواحدة تلو الأخرى تقييد عجز الموازنة السنوية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لتجنب المزيد من التراكم في رصيد إجمالي الدين العام. وقد طبقت الدول ذلك بالتزام سياسياً إلى حد كبير.

وجاءت النتائج متباينة، على أقل تقدير، نظراً إلى الركود المستمر في النمو الاقتصادي. تعد تجربة الولايات المتحدة في عهد ترمب حالة شاذة في محاولة إدارته لتعزيز النمو عبر التخفيضات الضريبية الكبيرة للشركات وزيادة الإنفاق العسكري، وكانت النتيجة تحولاً كبيراً إلى عجز ضخم في الميزانية الوطنية. يشير الانقسام العميق الذي يسببه هذا التحول بين النخب السياسية

والاقتصادية إلى أن الولايات المتحدة، إذا استحضرننا عبارة من علم الاجتماع الاقتصادي، «استثناء يثبت القاعدة».

أطلقت تسمية «التكشف التوسعي» على التركيز على خفض العجز باعتباره أساس الاستراتيجية الاقتصادية، كما دافع عنه بقوة ألبرتو أليسينا وكين روغوف وآخرون في دراسات عديدة (ناقش ديتير بليو وموريتز نيوجفسكي فرضية أن نسبة 90% ديون إلى الناتج المحلي الإجمالي يخنق النمو في الفصل الثاني)، أو اعتُمد المصطلح الأكثر تقنية «ضبط أوضاع المالية العامة»، من جهة الوكالات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وما يسمى بـ «إجماع واشنطن» في التسعينيات (انظر فصل جيم ستانفورد عن الركود الكبير).

تستند المقترحات المطروحة، مثل معظم الاقتصاديات النيوليبرالية الحديثة، على أفكار تجريدية مثالية حول توقعات من الفاعلين الاقتصاديين الفرديين، واستجاباتهم لإجراءات المؤسسات خارج السوق مثل الحكومات، في اتخاذ قرارات حول توزيع أصولهم وبالتالي استثماراتهم في الاقتصاد. ويتربع مستوى وتوجه العجز المالي للدول على قمة التسلسل الهرمي للمعلومات التي يعالجها هؤلاء الفاعلون. ويُقال إن تزايد العجز يؤدي إلى زعزعة استقرار الاستثمارات عبر التوقعات السلبية بشأن أسعار الفائدة والربحية، وبالتالي يخلق حالة من الريبة والاضطراب في السوق. بينما يعيد ضبط أوضاع المالية العامة تأسيس إطار السياسة العامة والتوقعات بشأن أسعار الفائدة وعوائد الاستثمار ما يعزز النمو الاقتصادي والاستقرار.

كما يجادل مارك بليث في كتابه التكشف: تاريخ فكرة خطيرة (2013)، من المفترض أن ينتج عن «برنامج موثوق» للضبط المالي «تغيير التوقعات» لإحداث توسع أكبر من الانكماش الناجم عن تخفيضات الميزانية». يعتمد استقرار السوق وتوسعها، مثل أي أمر آخر، على السياسات المالية المحافظة التي تقيد إسراف الدول الديمقراطية. بطريقة ما، أصبحت معايير ماستريخت للتقارب المالي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والعجز السنوي الذي لا يزيد عن 3% من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدين الذي لا يزيد عن 60%، من

مسلمات معايير السياسة العالمية (انظر الفصل الخاص بأرقام ميكي ماوس في التاريخ الاقتصادي). وتمثل القرارات والتكليفات البرلمانية المختلفة التي تلتزم بالميزانيات المتوازنة الرمز السياسي الأبرز لأيدولوجية وممارسة الضبط المالي.

لقد أسىء فهم استراتيجية ضبط أوضاع المالية العامة، أولاً في تشخيصها لتاريخ السياسة الاقتصادية التي سبقت الركود الكبير. كما يشير ولفغانغ شتريك في كتابه شراء الوقت (2014)، أدى الضبط المالي إلى انخفاض الدين العام من سياسات إدارة كلينتون في التسعينيات إلى ما قبل الأزمة الاقتصادية عام 2008. جادل شتريك وكثير غيره بأن الدين الحكومي كان سيحل محله «الكينزية المخصصة»، حيث ارتفعت أشكال مختلفة من الديون الخاصة. مع تضائل الأرباح وتوقف الاستثمار في ذروة التوسع الاقتصادي، تم إعداد الظروف لأزمة كبرى حين أثار الرهن العقاري وتخلف المستهلك عن السداد موجةً لا يمكن السيطرة عليها لمزيد من حالات التخلف عن السداد والإفلاس في الأسواق المالية والأسواق العالمية.

في الواقع، كان يجب على الإجراءات الطارئة لمكافحة الأزمة عكس ما يزيد عن عقد من استراتيجية الضبط المالي جذرياً: إنقاذ ضخم للبنوك، سياسة نقدية غير مسبوقه للتيسير الكمي، ودفع أسعار الفائدة نحو الصفر، وتسهيل الاقتراض الخاص والعام، وتجديد قيم الأصول للأثرياء، وضخ إعانات ضخمة في القطاعات الصناعية، مثل السيارات، لإنقاذها من الإفلاس، ما زاد الإنفاق الحكومي لدعم الطلب الفعال واحتواء الارتفاع الهائل في البطالة. ويُعد إسناد أي من ذلك إلى الإسراف المالي تضليلاً تاماً. كما لاحظ المعلقون الماليون الليبراليون مثل مارتن وولف، لعب عجز الدولة دور التعويضات الضرورية لانتهاء إنفاق الأسر والشركات. نتجت هذه السياسة الاقتصادية عن الضرورة، كما رأت السلطات الاقتصادية، لإنقاذ الرأسمالية المالية، مع وجود عجز مالي أقل إثارة للقلق. (يلقي توماس فريك نظرة على الزيادة الناجمة عن الأزمة في عجز الدولة في منطقة اليورو في الفصل السابع).

ونجد استراتيجية ضبط أوضاع المالية العامة خاطئة بنفس القدر في الإشارة إلى أن سياسة التقشف ضرورية في هذا الوقت لاستعادة النمو المستقر الذي يقوده السوق عبر إعادة تشكيل بيئة مالية مناسبة للمستثمرين الرأسماليين. حيث يقر صندوق النقد الدولي، في أحدث الأبحاث حول حدود تخفيضات الميزانية، دون التطرق إلى آثار خفض العجز على التفاوت الاجتماعي وفوائده المشكوك فيها للنمو المستدام: تحول استراتيجية التخفيضات الموارد إلى القطاع الرأسمالي (خاصة المالي) الذي تسبب في الأزمة، بينما يواجه ضحاياها من الطبقة العاملة والشركات الصغيرة ودافعي الضرائب التقشف (انظر الفصل الحادي عشر حول عالمي التقشف). أصرت التحليلات الكينزية والماركسية على رفض استراتيجية خفض العجز حين يعمل المستهلكون على تقليص المديونية، بينما تستخدم الشركات الأموال الطائلة في إعادة شراء الأسهم وتوزيعات الأرباح، ويواجه الاستثمار حالة ركود. وهذا هو الخطأ الاقتصادي المعروف لتعميم التغييرات الاقتصادية الجزئية على نتائج الاقتصاد الكلي. يُثبت النمو البطيء في البلدان الأساسية، مثل بريطانيا وفرنسا، والضعف المقلق في أداء البلدان الثانوية، اليونان والبرتغال وإسبانيا وغيرها، إخفاقات الهوس بالعجز المالي في الظروف التي تتطلب تغييراً جذرياً في نظام السياسة الاقتصادية.

علاوة على ذلك، تنتشر فكرة خاطئة مفادها أن الهدف من الضبط المالي هو «التمويل السليم» (انظر الفصول الخاصة بـ «العيش في حدود إمكانياتك» والخصخصة)، والغرض المزعوم هو القضاء على «أوجه القصور» في إنفاق الدولة مع إتاحة الفرصة للأسواق لتوفير مكاسب ديناميكية في النمو الاقتصادي من الحوافز التنافسية (ومعالجة الإعفاءات الضريبية لأي أوجه قصور في إعادة التوزيع). ليست هذه حجة منطقية. على أسس نظرية، لا يوجد أي أساس للدعاء بأن قطع الخدمات العامة سيعوضه مقدمو خدمات خاصون متاحون قادرين على توفير سلع مماثلة بنفس الأولويات الاجتماعية. ولا تعد مؤسسة القطاع الخاص المذكورة، بحكم تعريفها، أكثر كفاءة أو تحصيناً من إخفاقات السوق (انظر الفصل الخاص بـ «السوق جيدة، الإنفاق العام سيء»). هذه كلها معتقدات أيديولوجية: فقد وجدت دراسات عديدة

حول الخصخصة، من الخدمات العامة الدولية وباحثين آخرين، تدهوراً في توفر الإسكان الاجتماعي والرعاية الصحية والنقل العام والمتنزهات العامة وحتى خدمات المرافق الأساسية مثل المياه والكهرباء والطرق. مهما كانت إخفاقات «الإدارة البيروقراطية» للاقتصاد المختلط (وكانت كثيرة على مستوى الجودة والديمقراطية والخدمات العامة)، إلا أن إخفاقات تخفيض الخدمات و «إدارة القطاع الرأسمالي للسوق»، الناتجة عن استراتيجية الضبط المالي فاقتها بكثير.

في الختام، يعد تقديم العجز على أنه مجرد «مشكلة فنية» لإدارة السليمة للميزانية سوء الفهم الأكبر بشأن استراتيجية ضبط أوضاع المالية العامة. إذ تتجاهل وجهة النظر هذه الدور السياسي الذي لعبه الضبط المالي في تقويض أبعاد سياسة ومسؤولية الدولة عن إعادة التوزيع وعقوبات السوق وتتطلب، كما لاحظ كتاب كثيرون مثل دونالد سافوي وويندي براون، إعادة هندسة إدارة الدولة وتحويلها إلى الربحية لتعزيز سيطرة السوق على القطاع العام. نجد الهدف من إعادة تشكيل الدولة، كما هو موضح في النظرية النيوليبرالية من جهة مفكرين مثل فريدريك هايك وجيمس بوكانان، هو تغيير ميزان القوى الطبقية، وتعزيز الظروف السياسية لاستخراج القيمة من العمال، وتعزيز الدور التوزيعي لرأس المال في توزيع المدخرات والائتمان على الاستثمارات، ودعم رأس المال الصناعي في إعادة الهيكلة أحادية الجانب للصناعة دون مراعاة العمال أو المجتمعات.

بعد مرور أكثر من عقد من الزمان على الأزمة المالية التي تسببت في الركود الكبير، نجد السوق العالمية معرضة مرة أخرى لخطر الانزلاق إلى انكماش ذي نطاق وعواقب لا يمكن التنبؤ بها. لعب ضبط أوضاع المالية العامة دوراً محورياً في نظام السياسة الاقتصادية الذي أدى إلى تفاقم التفاوت، وعكس قيم الأصول، وعزز إعادة التمويل الذي أعاد بناء أرصدة الديون العالمية وحتى وسعها. وقد تناقست في يومنا هذا القدرات المالية والإدارية المتاحة لدى البنوك المركزية وإدارات الخزنة للأزمات. ويفسح التنسيق والتعاون بين الدول الرأسمالية المجال للقومية الاقتصادية وأشكال جديدة من السباق

التنافسي. لقد رسمت خرافات ضبط أوضاع المالية العامة النيوليبرالية خفض الإنفاق كمسار جديد للازدهار. ولكن إرثها من المفاهيم الخاطئة النظرية والسياسية يدعم الشعبوية اليمينية المتشددة والحكومات الاستبدادية والممارسات المناهضة للديمقراطية المنتشرة في جميع الدول. يجب البدء بالبحث عن بدائل اقتصادية في أقرب وقت ممكن.

هل نجمت أزمة اليورو عن الإفراط في الديون السيادية؟

بقلم توماس فريك

أنفقت البنوك الألمانية الكثير من الأموال وبذلت الكثير من الجهد للحيلولة دون تشويه صورتها العامة منذ الأزمة المالية لعام 2008. ولكن منذ أزمة اليورو التي بدأت عام 2010، جاءت المساعدة الأهم لهذه الاستراتيجية مجاناً: فجأة، تحول ما كان في الأصل أزمة مصرفية إلى أزمة ديون سيادية في التصور العام، حيث تم تطير اليونانيين وغيرهم على أنهم جنوبيون مثقلون بالديون. منذ ذلك الحين، لم تعد البرامج الحوارية تركز على قضايا مثل الحوافز العالية لمدراء البنوك التنفيذيين، أو التداول عالي التردد أو صيرفة الظل، كما كان الحال بعد انهيار بنك ليمان براذرز عام 2008، بل أصبحت تركز على اليونانيين المتقاعدين مبكراً أو أخلاقيات الضرائب الإيطالية.

ولم يبرز أي تشخيص آخر ليصبح راسخاً ويلقى قبولاً واسعاً في ألمانيا. لقد أدخلتنا سنوات من إجراءات حكومات جنوب أوروبا المُهملة في الأزمة. والأسوأ من ذلك، اضطر دافعو الضرائب الألمان الفاضلون إلى دفع فاتورة ذلك الإهمال.

من الواضح أن دول جنوب أوروبا كانت تواجه المشاكل. ولكن هناك مشكلة صغيرة، يتضح عبر الفحص الدقيق أنه، باستثناء اليونان، لا توجد علاقة سببية على الإطلاق بين الأزمة والدين العام. ونجم عن ذلك عواقب وخيمة. بغض

النظر عن غياب دليل على خرافة الديون كسبب للأزمة، شددت المفوضية الأوروبية والحكومة الألمانية وغيرهما من حراس الاستقرار القواعد المالية وشددوا العقوبات ضد بلدان الأزمة. وبالتالي فضّل الاتحاد الأوروبي التعامل مع الأعراض بدلاً من التعامل مع السبب العميق للأزمة.

مسألة تسلسل الأحداث

لماذا انجرفت دول مثل إسبانيا وإيرلندا في دوامة الأزمة؟ في حين كان لدى كلتا الدولتين فوائض في الميزانية قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008. وكان تراكم الدين العام في ذلك الوقت، عند قياسه مقابل الناتج المحلي الإجمالي عند أدنى مستوياته التاريخية. لا يتوافق ذلك منطقياً مع حجة «الدين السيادي تسبب في الأزمة». بل وقع تسلسل الأحداث بالعكس فعلياً.



صحيح أن التسلسل ينطبق على حالة اليونان. ولكن لماذا لم تبدأ الأسواق في ذلك الحين بفرض عقوبات على السياسة المالية قبل الأزمة، عبر الزيادة التدريجية في أسعار الفائدة؟ عانت المالية العامة في اليونان من التقلب لبعض

الوقت. لماذا استمرت وكالات التصنيف الائتماني في منح اليونان تصنيفات «A» حتى نهاية عام 2009؟ لا يمكن تفسير ذلك بالعدر المعتاد، الذي يدفع الفاعلين في السوق إلى الاعتقاد بأن الدول المدينة ستُنقذ مهما حصل، ما يخالف شرط عدم الإنقاذ في معاهدة ماستريخت. ولماذا لم يؤمن الفاعلون في السوق بشبكة الأمان نفسها بعد الأزمة؟

تبدو الرواية الأكثر منطقية أن الأسواق لم تؤمن حتى باحتمال حدوث أزمة قبل وقوعها. حيث أشارت التحليلات الدولية، قبل فترة وجيزة من الأزمة، إلى أن اليونان لديها ثاني أعلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ بداية منطقة اليورو. في المسح الاقتصادي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2007، ذكر تقرير اليونان في صفحته الأولى: «نجد استمرار النمو المدفوع بشكل أساسي بالاستثمارات والصادرات على مدى العامين الماضيين، رغم الضبط المالي الكبير، أمراً مشجعاً».

فلماذا تغير رأي الأسواق في خريف 2009؟ ولماذا اضطرت الدول الأعضاء في منطقة اليورو فجأة إلى دفع 5% أو 10% أو 20% من أسعار الفائدة، رغم أن نسبة الديون السيادية لعام 2011 في منطقة اليورو كانت أقل بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة أو اليابان؟ ارتفعت نسب الديون السيادية للولايات المتحدة وبريطانيا بمقدار 40 نقطة عام 2010 مما كانت عليه عام 2000، بينما ارتفعت في منطقة اليورو 15 نقطة فقط. من ناحية أخرى، لماذا نجت ألمانيا من ارتفاع أسعار الفائدة، رغم ارتفاع ديونها السيادية بمقدار 20 نقطة مئوية وبقائها أعلى من إسبانيا لبعض الوقت؟ تصاعدت أزمة اليورو مرة أخرى عام 2012 رغم تطبيق حزمات التقشف الصارمة بين بلدان الأزمة. لماذا لم تنخفض أسعار الفائدة في هذه المرحلة؟

فر المستثمرون فجأة من إيطاليا في يوليو 2011. وحدث ذلك رغم تحقيق إيطاليا فائضاً مالياً أولاً قبل مدفوعات الفائدة لسنوات عديدة، وتمكن المحللون الذين وثقوا بها سابقاً من ترديد أسباب عُرضة إيطاليا للانهييار، فجأة ودون ذرة خجل.

إذا كانت الأزمة ناجمة عن المشاكل الأصلية للبلدان التي تمر بأزمة، فقد كانت متعلقة بالعجز الكبير في الموازين التجارية. حيث عانت بلدان عديدة من عجز متزايد، مع واردات أعلى بكثير من صادراتها، بينما حققت ألمانيا فوائض أعلى من أي وقت مضى وغير مستدامة و هنا، نجد التسلسل صحيحاً على الأقل: أولاً الاختلالات التجارية، ومن ثم الأزمة. رغم ذلك، لا يُعد ذلك تفسيراً كافياً لشرح الديناميات الغربية التي أدت إلى تصعيد الوضع في منطقة اليورو بحلول صيف عام 2012. ولا يمكن تفسير ذلك بالكامل إلا من منظور ظاهرة أخرى أعمق: اختلال وظائف الأسواق المالية.

سحر التمويل

إما أن يكون المجتمع المالي قد أخطأ قبل الأزمة، حين منحت معاهد التصنيف أفضل التصنيفات لأعضاء منطقة اليورو ومواردهم المالية العامة، أو بعدها. أو قد يكون أخطأ في الحالتين، لأن الأسواق المالية معروفة بتقلبها غير المنتظم بين الحماس والذعر.

بالتأكيد، توفرت أسباب جوهرية للحكم على بلدان منطقة اليورو (أو أرصدها المالية) بتشكك. وعكست الحالات السابقة، مثل الأزمة الآسيوية أو دراما الازدهار والكساد لأسهم التكنولوجيا «الاقتصاد الجديد»، بعض الاختلالات الأساسية في البلدان المعنية. وفي كل حالة، سرعان ما رسمت هذه الشكوك مجراها الخاص، ما أدى إلى نشوء مشاكل جديدة، أصابت حالات كان يُنظر إليها سابقاً على أنها مستقرة. وهذا ما يسمى بتأثير الدومينو.

ومن هنا يبدأ كل ما يشكل المنطق المحير للاتجاهات الدورية للأسواق المالية. حيث قد يشكل التشكك حول دولة ما سبباً كافياً للقلق بشأن الدولة التالية. ويُمثل فرار المستثمرين إشارة للآخرين للفرار أيضاً. بمجرد اكتساب دوامة الانحدار زخماً، سرعان ما تتسبب غريزة القطيع، والنبوءات التي تحقق ذاتها، وخفض التصنيف، والمضاربة داخل الأسواق المالية، بالتدهور والانهيال. أثناء أزمة اليورو، أدت الشكوك بشأن السياسة المالية اليونانية، الحلقة

الأضعف في السلسلة الأوروبية، إلى هرب المستثمرين المفاجئ والارتفاع الكبير في أسعار الفائدة، وذلك ما أدى بدوره إلى تعميق المخاوف بشأن انتشار الأزمة إلى بلدان أخرى ودفع المزيد من المستثمرين إلى الفرار. وكلما قلت ثقة المستثمرين في السندات السيادية اليونانية، ازداد قلق المستثمرين الذين يحملون السندات البرتغالية أو الإيرلندية.

قال الحائز على جائزة نوبل، جوزيف ستيجليتز، في ذلك الوقت: «لو تم الإبقاء على أسعار الفائدة على السندات الحكومية اليونانية في البداية عند 3% أو 4%، ما كانت الأزمة لتتصاعد». كان يمكن تحقيق ذلك إذا ضمنت الحكومة الألمانية سداد الديون اليونانية في وقت مبكر بما فيه الكفاية على سبيل المثال. وفقاً للخبير الاقتصادي في جامعة برينستون، ماركوس برونماير، يمكن لوضع الديون نفسه التطور بطرق مختلفة: يمكن أن تؤدي الصعوبات المتوقعة إلى تفاقم الخوف من الانهيار، كما هو الحال حين ترتفع أسعار الفائدة بشكل كبير، ما يؤدي إلى الذعر. أو قد يتوقف هذا الذعر، وتظل أسعار الفائدة ثابتة ومستقرة ومن ثم يمكن السيطرة على الوضع.

ونجد الفرضيتين السابقتين نتائج محتملة على الأسواق، وتسمى هذه الظاهرة بـ«التوازن المتعدد». يمثل الخيار الأول تصعيداً لأزمة اليورو، وهو ما يسمى بتوازن الرعب. والثاني سينتهي بخفض سريع للتصعيد واستقرار هادئ. كان من الممكن، بل كان ينبغي، إيقاف دوامة الانحدار في وقت أقرب بكثير لدعم الاحتمال الثاني. من أخفق هنا؟

في حال اتبعت الأزمة منطق الذعر المالي المعتاد، يُعد أهم إجراء يجب اتخاذه هو معالجة اختلال السوق بأسرع ما يمكن. وبالتالي لا يمكن ظهور أي مخاوف جدية حول إفلاس بلد ما. في هذه الحالة، كان قطع المساعدة المالية عن الدول التي تحتاجها، كما فعلت الحكومة الألمانية في أوائل عام 2010، خطأ فادحاً. وقد أدى ذلك إلى مزيد من الذعر بين المستثمرين المتخوفين أصلاً ممن يمتلكون سندات سيادية في جنوب أوروبا. كما أدى ربط كل حزمة من المساعدات المالية بعدد من الشروط ومن ثم بعدم اليقين إلى نتائج عكسية، مما وفر سبباً إضافياً دفع المستثمرين القلقين إلى التخلص من السندات. في

أزمة الثقة تلك، لم يكن التصرف السليم هو التردد ومعاقبة اليونان بأسعار فائدة مرتفعة، حيث جعل خدمة الديون أصعب. وبالمثل كان فرض المزيد من التخفيضات في الإنفاق وزيادة الضرائب، مع الإيمان بأنها مجرد أزمة بسبب ارتفاع الديون السيادية، ما أدى إلى مزيد من الإضرار بالاقتصاد وتبخر الدخل الضريبي. ويتضح من ذلك لماذا لم يكن لحزم التقشف المتعددة الجديدة ورؤساء الوزراء المتعاقبين أي فائدة. يبدو أن المستشار، أنغيلا ميركل، مع سلطات أوروبية أخرى استخفت بزخم الأسواق المالية في مواجهة الهوس بالدين العام، وساهمت في التصعيد بشكل كبير.

الملاذ الأخير

في مثل هذه الأزمة، هناك إجراء واحد فقط قد يكون مفيداً، كما اقترح تشارلز وبيلوس من جامعة جنيف، «مقرض الملاذ الأخير» الذي ينقذ النظام في النهاية. حين يتحول فقدان الثقة إلى ذعر ويهرب الناس إلى البنوك لتحصيل أموالهم، ينهار النظام لأن البنوك المعنية تنهار على الفور. عند بلوغ هذه المرحلة، يكون قد فات الأوان. وأدت التجارب السابقة مع إفلاس البنوك إلى إنشاء صناديق ضمان الودائع.

تبيّن مدى ضالة الاهتمام بالوضع الفعلي للمالية العامة في لحظة التحول نحو الأفضل. حيث جاء التطمين الحقيقي عبر إعلان يوليو 2012 من ماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي، حين صرح أن البنك سيتدخل بشكل كبير في أسواق السندات السيادية إذا لزم الأمر، وليس بسبب تحسن مفاجئ في بعض بيانات المالية العامة. نجح «شبه» ضمان دراغي: كان الإعلان بحد ذاته كافياً لإنقاذ المستثمرين من مخاوفهم، ما أدى إلى عودة أسعار الفائدة الإيطالية والإسبانية إلى المستويات الطبيعية.

إنه درس غائب من الكتب المدرسية حول كيفية عمل (أو إخفاق) الأسواق المالية. وبغض النظر عن كل المشاكل التي خلقت محلياً، كانت أزمة اليورو فصلاً مريراً آخر في تاريخ إخفاقات الرأسمالية المالية. زادت الديون السيادية

بعد بداية الأزمة، وليس قبلها. لذلك، لا يمكن أن يكون الدين السيادي سبباً للأزمة. ومن المفارقات أن العلاج بالتقشف المفروض أدى إلى زيادة الديون السيادية بدلاً من خفضها في مختلف البلدان.

القسم الرابع

أثر الدين على التنمية الاقتصادية

السوق جيدة، الإنفاق العام سيء: الوعود الكاذبة لشعبوية السوق

بقلم إنغو شميدت

تقف النخب الحاكمة عاجزة. لا أمل في أن يرتفع المد فتطفو كل القوارب، لا مزيد من الانتظار لتعميم الفائدة على الفقراء، بل تنتشر المخاوف من الغرق في دوامة التمويل العالمي. وتغذي مشاعر العجز بين من يملكون القليل ومن لا يملكون شيئاً الكراهية تجاه الناس الأكثر عرضة للاضطهاد مع تعزيز الحنين إلى دولة الرعاية الاجتماعية القديمة. إذا نزعنا عنها رداء السوق الشعبوي، تتذمر النخب الحاكمة علناً من صعود الشعبوية المعادية للأجانب في اليمين ولكنها في الحقيقة تشعر بالقلق من بوادر الشعبوية اليسارية التي قد تتطور إلى تحدٍ لقوة رأس المال المطلقة.

رغم ذلك، نجد مناهضة الشعبوية من الأعلى عاجزة من نواحٍ عديدة. أولاً، تتجاهل الدور الذي لعبه شعارها، شعبوية السوق، في دحر القوى الموازنة لنقابات العمال والحركات الاجتماعية الأخرى. ثانياً، لا تدرك أن أمر الناس بالابتعاد عن الشعبوية يؤكد التهمة الشعبوية للنخب المتعجرفة بالانفصال عن مخاوف وتطلعات الشارع. ثالثاً، لا تتوافق معاداة الشعبوية المزعومة مع

تغيير في الاتجاه. ودائماً ما تنتهي الاعترافات العرضية بتفهم اهتمامات الناس العاديين، إلى جانب وعود التغيير، بسياسات تحفيز الأرباح التي لعبت دوراً كبيراً في إنتاج الأزمات الاقتصادية والتفاوتات الاجتماعية وحالات انعدام الأمن التي قوضت شرعية حكم السوق في المقام الأول. في العديد من الحالات، يظل موقف 'market über alles' (السوق فوق كل شيء) على حاله.

الاستثمار الخاص أفضل من الإنفاق العام: ثلاث تجليات لموقف واحد

منذ أواخر السبعينيات، حين حلت شعبية السوق محل الثقة الواسعة في قدرات الهندسة الاجتماعية لدولة الرعاية الاجتماعية الكينزية، قدم التفوق المفترض للاستثمار الخاص على الإنفاق العام نفسه في ثلاثة أشكال مختلفة: أولاً، «الإنفاق العام يزاحم الاستثمار الخاص». ثانياً، «بيع المؤسسات العامة والبنية التحتية يمنح مستثمري القطاع الخاص المساحة التي يحتاجونها لدفع النمو الاقتصادي الشامل» (يوضح جيم ستانفورد كيف لم يحدث ذلك بعد الأزمة المالية العالمية في الفصل الأول). وأخيراً، «إنقاذ البنوك هو الطريقة الوحيدة لمنع الاقتصاد بأكمله من الانهيار». ويناقض هذا الادعاء الأخير بشكل صارخ مزاعم أن الاستثمارات الخاصة أفضل من الإنفاق العام.

ومن الغريب أن عمليات الإنقاذ لم تكن آخر أنفاس سياسات «السوق فوق كل شيء» الفاشلة، بل كانت الخطوة الأولى في جولة أخرى من الخصخصة وخفض الإنفاق العام. منذ ذلك الحين، اقتصر الاستثمار الخاص، على الأقل في الغرب، إلى حد كبير على أسواق الأسهم حيث تنفجر فقاعات جديدة ويتم برمجة الأزمات الجديدة مسبقاً.

كما هو الحال مع الأزمات السابقة، سيؤدي الانهيار القادم إلى فقدان مزيد من الشرعية ولكن أيضاً إلى مزيد من التقشف. لن يتم كسر دورة الفقاعة والركود والتقشف حتى تحشد فكرة اقتصادية جديدة كبيرة دعم الساخطين وتمارس قوة موازنة كافية للتراجع أو حتى التغلب على حكم رأس المال. وتقع مسؤولية تطوير بدائل مناسبة على عاتقنا.

من المزاحمة إلى البيع

لطالما آمن الاقتصاديون المؤيدون للسوق بأن الاستثمارات الخاصة هي المفتاح لرفاهية الجميع وأن السياسات الاقتصادية يجب أن تركز على خلق الظروف المواتية لمثل هذه الاستثمارات. ما يعني تأمين الملكية الخاصة، وإزالة الحواجز أمام الوصول إلى الأسواق، وإبقاء اللوائح والضرائب عند الحد الأدنى. إلى جانب التأميم الكامل من جهة الدولة، كان توسع دولة الرعاية الاجتماعية ثاني أسوأ كوابيس الاقتصاديين المؤيدين للسوق. ولم يهتم الرأسماليون كثيراً بمبادئ السوق طالما رافق هذا التوسع معدلات نمو وأرباح عالية. ولكن حين تحول الازدهار إلى ركود، وتسارع التضخم ونما العجز العام، استخدم الرأسماليون أنفسهم الأفكار المؤيدة للسوق لحشد العمال والنساء والأقليات العرقية والشباب الطلاب، الذين شعروا أن دولة الرعاية الاجتماعية خذلتهم، حول برنامج مناهض لدولة الرعاية الاجتماعية.

ويعد تفسير الركود كنتيجة لإهدار الإنفاق العام الذي يزاحم الاستثمار الخاص جزءاً من جهود الحشد هذه. أعلن الاقتصاديون المؤيدون للسوق أن ارتفاع الإنفاق العام دعا العمال إلى تحصيل شيكات الرعاية الاجتماعية بدلاً من الذهاب إلى العمل. بينما التهم الجزء الصغير من الإنفاق العام المستخدم لأغراض الاستثمار فرص الاستثمار الخاصة. تم تصوير الضرائب كعامل مثبط للاستثمار الخاص، والجزء الممول بالعجز من الإنفاق العام كسبب للتضخم والتقلب المالي. في الواقع، يعتمد معظم الاستثمار والإنتاج الخاص على الاستثمارات العامة في التعليم والبنية التحتية والبحث والتطوير. ما كان لشركات السيارات الخاصة أن تكون صناعات رائدة في فترة ازدهار ما بعد الحرب لو لم تقم الدول ببناء شبكات الطرق السريعة والطرق الرئيسية. وينطبق ذلك نفسه على عمالقة التكنولوجيا اليوم، والذين لم يكونوا ليخرجوا من مرآب بيل غيتس وستيف جوبز لو لم تبتكر الأبحاث الممولة من القطاع العام الأجهزة المطلوبة.

نتج عن تفسير الركود التضخمي في السبعينيات بالتوسع المفرط في الضرائب، والعجز العام، وإنفاق دولة الرعاية الاجتماعية، أن أفضل سياسة اقتصادية يمكن اتخاذها هي التراجع عن دولة الرعاية الاجتماعية وفتح أسواق جديدة عبر بيع الشركات المملوكة للدولة والبنية التحتية. في حين أن خصخصة شركات الطيران والسكك الحديدية والإسكان والمستشفيات والاتصالات والمرافق في الغرب خلقت بعض الفرص الاستثمارية، وجاء الانفجار الكبير لمستثمري القطاع الخاص مع انهيار الشيوعية في الشرق. بلغت حماسة الرأسماليين درجة فاقت معها توقعات الربح فرص الربح الموجودة بالفعل. وأدى الصدام بين التوقعات والواقع إلى انفجار فقاعة الإنترنت عام 2001، وعلى نطاق أوسع بكثير، إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في 2008-2009. اهتزت ثقة المستثمرين حتى العظم، وكانت أموال الإنقاذ العامة هي ما أعاد المستثمرين للوقوف على أقدامهم.

من الإنقاذ إلى البدائل الاقتصادية

أدى القليل من التحفيز المالي مرفقاً بالكثير من أموال الإنقاذ إلى منع أسواق الأسهم والاقتصادات من الانهيار. بالإضافة إلى الأموال الرخيصة من البنوك المركزية، مهد هذا النوع من إدارة الأزمات الطريق لفقاعات وأزمات جديدة. وأدى تحميل كلفة الخسائر الخاصة على المجتمع إلى عجز عام يتجاوز بكثير ذلك الناجم عن تصادم الركود الاقتصادي وتوسع دولة الرعاية الاجتماعية. علاوة على ذلك، كان تضخم أسعار الأصول، الذي يُعد أحد أسباب أزمتي 2001 و2008-2009، أعلى بكثير وكان له آثار أكثر خطورة على الاستقرار المالي من تقلبات الأجور والأسعار التي لامها الاقتصاديون المؤيدون للسوق، إلى جانب البيروقراطية والإنفاق العام المفرط المزعوم على ركود السبعينيات.

يختلف تضخم أسعار الأصول عما نطلق عليه عادة مصطلح التضخم، حين نفكر في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مثل المواد الغذائية أو الغاز أو الملابس، إذ يشير إلى سلع مثل الأسهم أو العقارات أو الذهب. رغم زيادة

الأرباح الهائلة في عهد الليبرالية الجديدة، إلا أن أسعار الأصول نمت بشكل أسرع. وبمجرد انفجار فقاعات البورصة التي تلت ذلك سارعت الحكومات للإنقاذ. دفع تعميم الخسائر الخاصة على المجتمع القطاع العائلي إلى عمق الخطر. وتذمر الرأسماليون بشكل دعائي حول هذا العجز العام، بينما استخدموا الناس كأدوات ضغط من أجل المزيد من الخصخصة وخفض الإنفاق العام. يرفع التقشف مستوى قوارب النخبة على حساب كل الآخرين. ويقوم نموذج أعمالهم علي دورة الفقاعة -الركود -التقشف.

إذا لم يتمكّن القطاع العام من الاستثمار بسبب المستوى المرتفع للديون المتراكمة، أو بسبب نقص الدخل نتيجة المنافسة الضريبية الدولية (يفند أليكس كوبهام هذه الخرافة في الفصل الثالث) أو بسبب آليات إبطاء الديون والقيود الدستورية الأخرى، نجد ادعاءات اقتصاديي جانب العرض، الذين يدعون إلى خصخصة البنوك المؤممة بسرعة لأن الدولة لا تجيد ممارسة الأعمال التجارية، ليست سوى مزاعم أيديولوجية فاقعة، بل إن عكسها هو الصحيح. من المؤكد أن القطاع الخاص لا يجيد ممارسة الأعمال التجارية، ولكنه مع ذلك من الممكن إنقاذه بأموال دافعي الضرائب.

يشتكى الشعبويون اليمينيون من النخب المتغترسة بينما يدعون الساخطين للهروب إلى عوالم الأحلام المتعلقة بالنقاء القومي والعرقي. ولكنهم لن يغيروا الواقع الاقتصادي الذي يُنتج المزيد من الاستياء. قد تنجح الشعبوية اليسارية في تقديم بدائل في العالم الحقيقي إذا أدركت أن دول الرعاية الاجتماعية في السبعينيات كانت محصورة بين السخط الشعبي، الناتج عن الظلم الكامن في دول الرعاية الاجتماعية تلك، ومخاوف الرأسماليين من التأثير الضار لزيادة توسع دولة الرعاية الاجتماعية على حساب أرباحهم. يجب التفكير في البدائل بما يتجاوز دولة الرعاية الاجتماعية، وأن يتم تطويرها بطريقة تجسد آمال الخائفين واليائسين الساخطين اليوم.

هل يجب أن تعيش الدولة في حدود إمكانياتها؟

بقلم لويس فيليب روشون

كم مرة سمعنا سياسيين يقولون «الحكومة لا تستطيع تحمل التكلفة» أو «الحكومة لا تستطيع أن تعيش بما يتجاوز إمكانياتها»؟ أصبحت هذه التصريحات أساس سياسات التقشف في جميع أنحاء العالم، حيث يتم استخدامها لتبرير القيود المالية، على افتراض أن الإنفاق الحكومي الأقل يساهم بطريقة أو بأخرى في زيادة النمو الاقتصادي. تُعرف هذه الفكرة باسم الضبط المالي أو بشكل عام «التمويل السليم» أو المسؤولية المالية.

وعادة ما ترافق هذه التحذيرات عواقب وخيمة: يقال إن الفشل في اتباع سياسات التقشف هذه سيؤدي إلى كارثة اقتصادية. على سبيل المثال، إذا أنفقت الحكومات أكثر من اللازم وزادت العجز المالي والديون، ستكون النتيجة الحتمية، كما قيل لنا، هي ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة، وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وازدياد البطالة. والأسوأ من ذلك، قد تضطر الحكومات إلى التخلف عن سداد ديونها، بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. والأشد سوءاً من كل ما سبق، قد تستمر العواقب لأجيال: عبر الإنفاق المفرط اليوم والعيش بما يتجاوز إمكانياتنا الحالية، سنورث أبناءنا وأحفادنا ديوننا. وبالتالي سنستعبد أبناءنا وأحفادنا، الذين سيجبون على دفع ثمن خطايانا اليوم.

تبدأ الحكومات في هذه المرحلة في خفض النفقات، وعادة ما يكون عبء هذا الخفض غير متكافئ، حيث لا يتقاسم الجميع العبء بشكل متساوٍ. عادة ما تبدأ الحكومات بقطع البرامج الاجتماعية التي تخدم الفقراء والأقل ثراء، والتي تحمي الأقليات وحقوق الأقليات، وكذلك يؤثر التقشف أكثر على النساء. وإذا كان هذا صحيحاً، فهو يشير إلى أن التقشف سياسة طبقية تهدف إلى تحويل عبء الضبط المالي إلى أولئك الذين يعتمدون على كرم الدولة (قارن الفصل الحادي عشر حول عالمي التقشف).

ما يزيد الطين بلة، هو عدم توفر عدد كبير من الدراسات الموثوقة التي تدعم فكرة أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى مثل هذه المشاكل الاقتصادية. أشهرها كان ذلك الذي كتبه راينهارت وروغوف، النمو في وقت الدين، حيث ادعى المؤلفان أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تزيد عن 90% ستؤدي إلى نمو بطيء أو حتى نمو سلبي. وقد كان له أثر كبير في إقناع العديد من الحكومات بالعودة إلى التقشف عام 2010، بعد أن تبنت في البداية سياسات التحفيز الكينزية عام 2009، والتي أثبتت نجاحها. فضح طالب دكتوراه في جامعة ماساتشوستس أميرست هذه الدراسة المخزية (انظر الفصل الخاص بأرقام ميكي ماوس في التاريخ الاقتصادي). إذن من أين تأتي هذه الأفكار؟ هي تنبثق بشكل أساسي من مصدرين، أحدهما نظري والآخر أيديولوجي.

من الناحية النظرية، تتبع الفكرة القائلة بأن الحكومات لا تستطيع العيش بما يتجاوز إمكانياتها من تحليل يختزل إجراءات الدولة إلى تلك الخاصة بالعامل الفردي أو حتى الشركات: نظراً لأننا أنت وأنا لا نستطيع العيش بما يتجاوز إمكانياتنا، لا يمكن للحكومة فعل ذلك أيضاً. ويخلط هذا المنظور بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وهي مغالطة تفترض أن ما يصلح للفرد (الاقتصاد الجزئي) لا بد أن ينطبق على الحكومة أيضاً أو الاقتصاد بأكمله (الاقتصاد الكلي). على سبيل المثال، قد يستفيد الفرد من تقليل نفقاته والادخار ليومه الأسود: ستؤدي زيادة المدخرات بلا شك إلى زيادة الأمن المالي للفرد. ولكن

تخيل ما سيحدث إذا بدأ الجميع في ادخار المال، سيعاني الاقتصاد كنتيجة حتمية.

علاوة على ذلك، يقترح مؤيدو هذه الخرافة أن المنطق ذاته يجب أن ينطبق على الدولة: فهي أيضاً ستستفيد بشكل كبير من خفض إنفاقها (انظر الفصل المتعلق باقتصاديات ربة منزل شوايبا المقتصدة). نجد هذه المقارنة مضللة. يجب على الفرد العيش في حدود إمكانياته لأن دخله ثابت نوعاً ما: إذ لا يمكن للعمال زيادة دخلهم عبر إجراءات من جانبهم. ولكن يمكن للحكومة زيادة إيراداتها عبر زيادة ضرائب الدخل أو الاستهلاك المختلفة. قد لا تحظى هذه السياسات بشعبية لدى الناخبين، ولكن يمكن للحكومة دائماً زيادة الإيرادات، فهي ليست مقيدة بنفس الطريقة التي يخضع لها الشعب. علاوة على ذلك، حين يعاني العامل من عجز، لن يكون أمامه خيار سوى خفض الإنفاق. أما في حالة الدولة، فلديها القدرة ليس فقط على زيادة الإيرادات، بل يمكن لها أيضاً إيجاد طرق لتمويل العجز على مدى عقود عديدة.

وكذلك لا نجد قول إن الأفراد لا يمكن لهم العيش بما يتجاوز إمكانياتهم صحيحاً تماماً. في حين أننا لا نستطيع أن نثقل كاهلنا بالديون و«نعيش فوق إمكانياتنا» لفترة طويلة، إلا أننا نقبل الديون على المدى القصير: نقترض للاستثمار في تعليمنا، ونقترض لشراء سيارة أو منزل، فهذه أمور مفيدة أو ديون منتجة. غالباً ما يكافح الطلاب لسداد ديونهم، لكنهم في النهاية يزدهرون: فهم يستثمرون في أنفسهم بشكل أساسي عند الاقتراض للالتحاق بالجامعة، ما سيسمح لهم بالحصول على وظيفة أفضل وراتب أعلى، وهذا بدوره سيفيد المجتمع ككل.

ينطبق الأمر ذاته على الحكومة: سيحسن الاقتراض لبناء جسور أو طرق أو مدارس جديدة بنيتنا التحتية، ليس فقط اليوم ولكن لأبنائنا. بمعنى آخر، إذا تم استخدام الدين الحكومي بشكل صحيح، يمكن أن يفيد المجتمع لأجيال. في الواقع، ليست فكرة أن الدين عبء على أطفالنا خاطئة فحسب، بل هي مضللة. إذ يورث تجنب الاستثمار في بنيتنا التحتية اليوم أبناءنا اقتصاداً

محروماً من الأدوات اللازمة للنمو والازدهار. ويعرقل امتناعنا عن الإنفاق اليوم رفاهية أبنائنا وأحفادنا.

وقد يكون المنطق الأيديولوجي أكثر إشكالية، إن لم نقل أكثر خطورة. إذ يخفي من يدافعون عن التقشف أو يزعمون أن الحكومات لا تستطيع العيش بما يتجاوز إمكانياتها، رغبتهم بتقليص حجم الحكومات، حيث يمثل حجم الحكومة مشكلة بالنسبة لهم. حيث يُنظر إلى الدولة على أنها وحش يمس بثرواتنا وحقوقنا وحرماننا، وبالتالي لا يمكن الوثوق بها لإدارة الاقتصاد، الذي من الأفضل تركه لقوى السوق. يُنظر إلى الرأسمالية على أنها نظام مستقر وذاتي التعزيز، والحكومات على أنها مصدر مشاكلنا الاقتصادية.

هذه مشكلة في وجهة النظر. إذ تمثل الدولة للكثيرين مؤسسة سخية قادرة على التعامل مع أوجه القصور والشكوك في الرأسمالية، عبر تأمين الحماية لمن هم في أمس الحاجة لها، ومعالجة نقاط ضعف الرأسمالية، التي يُنظر إليها على أنها غير مستقرة بطبيعتها وتميل نحو فترات اضطراب شديد. يمكن للدولة التخفيف من حالات الذروة والانخفاضات عبر إدارة الطلب الكلي بطريقة عادلة وسخية.

في ضوء ذلك، يسعى التقشف وما يرتبط به من تخفيض في الإنفاق العام نحو هدف أشد خطورة: تقليص حجم الحكومة ومن ثم تأثيرها الفعلي على الأسواق والنشاط الاقتصادي والثروة الفردية. إذا كان المرء يؤمن بأيديولوجية «السوق الحرة»، فمن المنطقي أن يرغب في تقليص حجم الدولة. يقترح المدافعون عن السوق خفض الضرائب، زاعمين أن ذلك سيكون محفزاً. لكن الضرائب المنخفضة تعني انخفاض الإيرادات الحكومية، وذلك إلى جانب الرغبة التقشفية في خفض عجز الموازنة، وهو ما يدفع بالضرورة نحو إنفاق أقل.

في الواقع، هناك قدر كبير من المؤلفات التي تظهر، بشكل مقنع، أن الإنفاق الحكومي يحفز النشاط الاقتصادي. لا تخدم البرامج الاجتماعية أهدافاً اجتماعية فحسب، بل أهدافاً اقتصادية أيضاً؛ حيث يتيح توفير الحضانة لمزيد

من النساء دخول سوق العمل، ويؤدي توفير الرعاية الصحية إلى قوة عاملة أكثر صحة ويمكن أن يولد المزيد من الكفاءات والمكاسب الإنتاجية. كما تزيد الأجور المرتفعة الإنتاجية وتدعم الطلب الكلي. بشكل عام، يمكن أن يؤدي التحفيز المالي إلى زيادة نشاط القطاع الخاص.

في النهاية، نجد خرافة مقارنة تصرفات الدولة مع تصرفات العامل الفرد في غير محلها. بل يمكن أن تكون عواقب ذلك، على حد قول جون ماينارد كينز، «مضلة وكارثية».

اقتصاديات ربة منزل شوابيا المقتصدة تلائم الجميع

بقلم لوкас هافرت

شوابيا منطقة مزدهرة في جنوب غرب ألمانيا وأصبح شعبها، وخاصة شخصية ربة المنزل المقتصدة، شعاراً لتوجه السياسة الاقتصادية الألمانية خلال الأزمة الأوروبية. وفقاً لخرافة ربة منزل شوابيا، يجب على الحكومات اتباع المبادئ ذاتها التي تتبعها الأسر الفردية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.

حين استشهدت أنغيلا ميركل بربة منزل من منطقة شوابيا لانتقاد الأسواق المالية عام 2008، تمكنت من نشر خرافتين في تصريح واحد فقط. صرحت ميركل: «كان ينبغي علينا طرح السؤال على ربة منزل من منطقة شوابيا، وكانت ستخبرنا أنه لا يمكننا العيش بما يتجاوز إمكانياتنا على المدى الطويل». بينما كانت تشير إلى المؤسسات المالية على وجه التحديد، بدا أن تصريحها يؤيد الخرافة الاقتصادية القائلة بأن الحكومات يجب أن تتصرف مثل الأسر في عقيدة شبه رسمية لصنع السياسة الاقتصادية الألمانية. وبذلك أرسيت أيضاً أسس خرافة سياسية قوية حول مصادر السياسات الألمانية في أزمة اليورو.

على غرار حكاية الخياط الصغير الشجاع، وهي حكاية أخرى من شوابيا، خلقت ميركل خرافتين بضربة واحدة.

ناقشنا أولهما في الفصل السابق: وتقترح أن ما يُعد منطقياً اقتصادياً للأسرة الفردية سينطبق أيضاً على بلد بأكمله وحكومته. بما أنه لا ينبغي على الأفراد إنفاق أكثر مما يكسبون، يجب أن تلتزم الحكومات بذلك أيضاً. ولكن معاملة الحكومات كما لو كانت أسراً فردية، تغفل مسألة بسيطة، يمكن للسلوك الفردي المفيد أن يصبح بالغ الضرر إذا بدأ الجميع في تبنيه. قد يستفيد الفرد بالفعل من تخفيض إنفاقه قليلاً وادخار بعض دخله. ولكن إذا قرر الجميع تخفيض إنفاقهم قليلاً، سينخفض إجمالي الطلب وستنخفض دخول كثير من الناس. في هذه الحالة المتطرفة من «مفارقة التوفير»، سيؤدي قرار زيادة الادخار إلى انخفاض المدخرات بشكل عام.

وهذا ما حدث بالفعل في اليونان، حيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي طوال أزمة اليورو، رغم تطبيق تدابير الادخار بالغة الصرامة (انظر الفصل الخامس بقلم شيلا بلوك بشأن التدابير المتخذة). ويعود السبب إلى أن الاقتصاد اليوناني انهار بشكل أسرع من قدرة الحكومة على فرض برامج تقشف جديدة، ويرجع ذلك جزئياً إلى تسبب التقشف في انخفاض حاد في الطلب المحلي. نظراً لأن قدرة الدولة على سداد ديونها تعتمد على قوة اقتصادها، جلبت برامج التقشف نتائج مدمرة للذات، فضلاً عن الضرر الهائل الذي تحمله المواطنون اليونانيون.

وكما أوضح الفصل السابق، تعد ملائمة سياسة التوفير الصارمة لأسرة خاصة أمراً مشكوكاً بصحته، وهي نقطة تفهمها ربان المنازل الحقيقيات (وليس الخرافيات) من شوابيا جيداً. في الواقع، يرسم كليشيه مشهور آخر سكان شوابيا على أنهم بناء منازلهم (Häuslebauer). رغم ذلك، يتطلب بناء منزل رهناً عقارياً. وهكذا أخذت أكبر جمعية بناء ألمانية، شوابياش هول، اسم علامتها التجارية من مسقط رأسها في شوابيا. علاوة على ذلك، يشتهر سكان شوابيا بالحفاظ على منزلهم في حالة جيدة، ما يتطلب استثمارات في الترميم، أي في البنية التحتية المنزلية إذا جاز التعبير.

خرافة سياسية مفيدة: سردية ربة منزل شوابيا تخفي المصالح المادية البحث

رغم ضعفها النظري والتجريبي، يتم الاستشهاد بالخرافة حول حكمة ربة منزل شوابيا في مجال الاقتصاد الكلي لدرجة أنها أصبحت أساساً لخرافة ثانية. وترفع هذه الحكاية، التي تحظى بشعبية خاصة بين المعلقين الدوليين، من شأن ربة منزل شوابيا لتصبح نجمة مرشدة في صنع السياسة الألمانية. حين يعجز المراقبون الدوليون عن فهم المطالب التي تبدو غير منطقية للسياسيين الألمان في المفاوضات الأوروبية، نجدهم يلجؤون إلى هذه الرواية. حتى أن ربة المنزل لها صفحة خاصة بها في النسخة الإيطالية (وإن لم تكن الألمانية) من ويكيبيديا. يعد إسناد هذا الدور الهام لهذه الخرافة أمراً جذاباً، لأنه يرسم السياسة الاقتصادية الألمانية في أزمة اليورو كأنها مجرد مسألة نظرية اقتصادية خاطئة: إذا فهم الألمان أنه لا يمكن اعتماد الأسرة الفردية كنموذج تحتذي به بلدان بأكملها، ناهيك عن الاتحادات المالية، عندها سيبدؤون في دعم سياسات اقتصادية أكثر عقلانية. وبالتالي، لا نقدم مجرد تشخيص، بل علاجاً أيضاً لعناد ألمانيا في صنع السياسة الاقتصادية الأوروبية: عند إقناعهم بالاختلافات بين الأسر والدول، سوف يغيرون مواقفهم.

ولكن هذا التفسير يسيء فهم دور خطاب ربة منزل شوابيا (كما هو الحال مع الاستشهاد الروتيني بتجربة التضخم المفرط المؤلمة) في السياسة الألمانية. لا تعد هذه التخيلات السبب الجذري لتفضيلات السياسة الألمانية، ولكنها بالأحرى أداة بلاغية لإخفاء التفضيلات المادية البحثية تحت عباءة من المنطق السليم.

لا يعتمد الاقتصاد الألماني على الاستهلاك المحلي بل على الصادرات كمصدر رئيسي للطلب الاقتصادي. لذلك، تعد المنافسة الدولية أهم هدف للسياسة الاقتصادية الألمانية. وبالتالي، قد لا يكون تقييد الإنفاق المحلي مسألة خيار أيديولوجي بل ضرورة اقتصادية في نموذج النمو المدفوع بالتصدير. تحتاج صناعات التصدير الألمانية إلى السيطرة على زيادات الأجور لتتمكن من مواكبة المنافسة في الأسواق الدولية. ويعتبر هذا أكثر جاذبية في سياق اليورو، لأن

هذا الاعتدال في الأجور يُترجم إلى تخفيض فعال لقيمة العملة الألمانية وبالتالي يعزز القدرة التنافسية. وكما جادل الاقتصاديان السياسيان توربن إيفرسن وديفيد سوسكيتشي، يجب على الحكومة بالتالي الإشارة إلى أنها لن تدعم الزيادات الكبيرة في الأجور بسياسة مالية فضفاضة. يصف خطاب ربة منزل شوابيا نوايا الحكومة، ولكنه لا يسببها.

ولكن ذلك لا يعني أن اقتصاديات ربة منزل شوابيا تفيد جميع الألمان: بل تمنح امتيازاً لـ «المقربين» من الاقتصاديين في قطاع التصدير الألماني على حساب «الغرباء» في صناعات الخدمات المحلية. نظراً لسيطرة مصالح قطاع التصدير على السياسة الألمانية، غالباً ما يتبع صانعو السياسة سياسات تبدو وكأنها مستوحاة من ربة منزل شوابيا. وبالتالي، حتى لو تمكن المرء من إقناع السياسيين الألمان بالمغالطة المنطقية الكامنة في قلب هذه الخرافة، من غير المرجح أن يتبعوا سياسات مختلفة جوهرياً. صحيح، أصبحت التلميحات الخطابية إلى رموز مثل «الصفير الأسود» أقل شيوعاً منذ أن حل الاشتراكي الديمقراطي أولاف شولز محل وولفغانغ شوبل المحافظ كوزير للمالية، إلا أن جوهر السياسة المالية الألمانية لم يتغير كثيراً.

القسم الخامس

تأثير الدين على المجتمع

الفصل الحادي عشر

عالمنا المتكشف: خرافاتنا

التنشيط والحوافز

بقلم ستيفن مكبرايد

عالمنا من المتكشف

يعتقد كثيرون أن المتكشف مشروع تكنوقراطي علمي اقتصادي يهدف إلى تقليص عجز الموازنات العامة ووضع حدود للدين العام. إلا أن ظهور الحياد التكنوقراطي هو نوع من الخرافة. ويؤطر آخرون المتكشف من الناحية الأخلاقية: باعتبارها ممارسات وسلوكيات تعزز المسؤولية الفردية، والانضباط الذاتي وضبط النفس. وتبين أن هذه أيضاً خرافة أكثر من كونها حقيقة.

حمل المتكشف كاستجابة للأزمة المالية 2008-2009 عدداً من الأبعاد. وامتد نطاقه ليشمل المسائل المالية المتعلقة بعجز الموازنات العامة وسقوف الديون، وإعادة توظيف وخصخصة أكبر قدر ممكن من القطاع العام (أو جعله تابعاً لقوى السوق)، وإعادة هيكلة السياسات الاجتماعية وسياسات سوق العمل. تُقدم لغة الميزانيات المتوازنة وحدود الديون كمساهمة في التمويل العام المستدام، كمبادئ ضرورية لتجنب الإسراف في الإنفاق الحكومي بما يتجاوز إمكانيات الحكومة. وينضوي ذلك على الفكرة الخاطئة بأن الأزمة

المالية نتجت عن الإنفاق الحكومي المفرط والديون، ولم تنتج عن أنشطة القطاع الخاص الخطرة التي عادت في النهاية بنتائج عكسية.

للتقشف وجه علمي (تنخفض مصداقيته باضطراد) ووجه أخلاقي (كما سنرى، ينطبق على البعض فقط). يتضمن الوجه العلمي عدداً من المقترحات التي تصور التقشف كاستجابة عقلانية للأزمة الاقتصادية، ولكن تبين عند التدقيق أنها خاطئة أو غير دقيقة (تم تنفيذ العديد منها في الفصول الأخرى). يستمر تأثير الوجه الأخلاقي للتقشف لأن تركيزه على المسؤولية الفردية متجذر بعمق في التفكير الليبرالي والنيوليبرالي، والذي نجده بدوره متجذراً في الوعي العام لمعظم الدول الغربية، كما يوضح مارك بليث في كتابه التقشف: تاريخ فكرة خطيرة.

تطلب حكاية التقشف الأخلاقية من الناس التكيف مع الظروف، وفي حال فشلهم، قد يتم تطبيق الضغوط لإحداث تغيير في السلوك. ولكن المقتضيات الأخلاقية يتم تطبيقها بشكل مختلف تماماً على مجموعات مختلفة في المجتمع. على وجه التحديد، يختلف نوع الضغط المفروض على العاطلين عن العمل والمهمشين (ضحايا الأزمة الأبرياء) تماماً عن الإجراءات المطبقة على الأغنياء بشكل عام، والقطاع المالي بشكل خاص (أولئك الذين يتحملون مسؤولية الأزمة).

يمثل التقشف كما تمت ممارسته بعد الأزمة المالية لحظة في التحول النيوليبرالي لدولة الرعاية الاجتماعية بعد الحرب، والتي كان أحد أهدافها الحد من التفاوت. وقد أدت سياسات التقشف وإعادة الهيكلة النيوليبرالية إلى انتشار التفاوت على نطاق أوسع واستمرارها. يجب تنشيط الأفراد ذوي الدخل الأقل، العاطلين عن العمل، والذين يتلقون الإعانات الاجتماعية. ويعني التنشيط استبعاد الذين يعيشون خارج سوق العمل (الذين زاد عددهم بشكل كبير في معظم البلدان نتيجة للأزمة) من آليات الدعم الاجتماعي وإعادة إلحاقهم بسوق العمل. سيعود هذا الانتقال بأثرين مفيدتين من وجهة نظر جدول أعمال التقشف المالي: ستنخفض نفقات البرامج الاجتماعية، وستزداد الإيرادات بقدر ما يدفع أصحاب الدخل المنخفض الضرائب. يُنظر إلى

هذه التدابير، من الناحية الأخلاقية، على أنها أفضل من السلبية (وقف تسليع العمل)، نظراً لأن العمل أو البحث النشط عن عمل يفي بالتزام الفرد تجاه المجتمع، ولا سيما في إعالة نفسه. من منظور النظام العام، توفر إجراءات التنشيط وسيلة لمراقبة وضبط مجموعة لديها الكثير من الأسباب للغضب.

في وقت من الأوقات، كانت صفة نشط في «سياسات سوق العمل النشطة» تعني السياسات نفسها. اتبعت سياسة سوق العمل التي حظيت بإعجاب كبير، «النموذج السويدي»، دوراً حكومياً نشطاً، في توفير مجموعة من البرامج التدريبية لترقية المهارات وإعادة ربط الأفراد بكفاءة بسوق عمل كامل التوظيف. تم استخدام التدريب لإعادة توزيع العمالة من الشركات غير الفعالة وغير التنافسية وذات الأجور المنخفضة إلى وظائف عالية الجودة وعالية الأجر في القطاعات التنافسية. ولكن على مر السنين تحولت صفة «نشط» لترتبط بالأفراد كأهداف لسياسات الحكومة. يحتاج هؤلاء الأفراد إلى «التنشيط» للعودة إلى سوق العمل عبر مزيج من التشجيع والدفع والإكراه.

بغية التشجيع أو الإكراه على العودة إلى العمل، مع افتراض أن هناك بالفعل عمل يمكن العودة إليه، اتبعت الحكومات مزيجاً من خفض الإعانات، وتقليص المدة الزمنية التي يمكن تلقيها، وتشديد متطلبات الأهلية لهذه الإعانات. وأثر ذلك سلبياً على قدرة متلقي الإعانات على الاحتمال لحين عثورهم على وظيفة مناسبة (من حيث الراتب أو مستوى المهارة أو الموقع الجغرافي). قد يؤدي إرغام شخص عالي المؤهلات على تولي وظيفة منخفضة الأجر وتتطلب مهارات أقل إلى تخفيف العبء على المالية العامة مؤقتاً ولكنه ليس استخداماً فعالاً للقوة العاملة.

يعكس استخدام التنشيط بشكل متزايد إعادة تعريف البطالة من مشكلة بنيوية (كما في نظرية كينز التي أعادتها إلى نقص الطلب الكلي) إلى مشكلة يتحمل فيها الأفراد مسؤولية مشاكل سوق العمل. قد يكون ذلك بسبب ضعف المهارات أو العادات السيئة. إذا كانت المشكلة نقص المهارات، قد يكون التدريب هو الحل. ويمكن اعتبار ذلك بمثابة استراتيجية تنشيط «عالية الجودة»، وفقاً لطبيعة التدريب الذي تم تقديمه.

إلا أن ذلك التنشيط غالباً ما يكون «منخفض الجودة». قد تؤدي مشاكل في تصميم البرنامج إلى تراجع دوافع الأفراد للخروج من البرامج الاجتماعية والعثور على عمل منخفض الأجر (على سبيل المثال، فقدان بعض المزايا عند العودة إلى القوى العاملة). عبر إعادة تصميم البرامج، يمكن زيادة الحوافز على العمل، وبالتالي جعل العمل جذاباً. وبدلاً من ذلك، قد يتم حث الأشخاص ذوي المهارات المنخفضة على العمل بأي دخل يتيح مستوى مهاراتهم، عن طريق خفض الإعانات.

ينشأ التركيز على العادات السيئة المزعومة بين العاطلين عن العمل من تصور أنهم عاطلون عن العمل بخيارهم: فهم كسالى لا يريدون العمل ويفتقرون إلى الدافع. ويكمن الحل في المراقبة التأديبية الدقيقة، وفرض شروط مثل البحث عن وظيفة، والمشاركة في نوع من التدريب أو «العمل» (الاضطرار إلى العمل مقابل الإعانات الاجتماعية). ثم تأتي العقوبات لعدم الالتزام بشروط ومتطلبات قبول عروض العمل «استراتيجية العمل أولاً»، بغض النظر عن عدم ملائمتها لمؤهلات العاطل عن العمل.

يعد الارتباط بسوق العمل والمشاركة فيها شرطاً من شروط المواطنة الكاملة، حيث يحق للمجتمع مطالبة أعضائه بالعمل. إلا أن المفاهيم السابقة بُنيت على التزام المجتمع بحماية أعضائه الأضعف في حالات البطالة وغيرها من المواقف الصعبة. ، يُبدر الخطاب الإكراه المتزايد على العمل باسم «الإدماج inclusion». ويعتبر الحصول على وظيفة، أي وظيفة، أفضل من البطالة.

في ظل أنظمة دولة الرعاية الاجتماعية وسوق العمل الجديدة، نجد الكثيرين ممن يعيشون في قاع الهيكل الطبقي غير سعداء. ما علاقة كل هذا بالتعافي من الأزمة؟ لا شيء. ربما باستثناء المساهمة في خفض الإنفاق العام، من ناحية، ودعم قطاع الاقتصاد ذي الأجور المنخفضة حيث يمكن لأصحاب العمل ذوي الكفاءة المحدودة مواصلة عملياتهم، من ناحية أخرى.

ولكن تختلف التدابير المطبقة على الأثرياء. حيث سارعت الحكومات إلى شراء الديون المعدومة عبر برامج شراء الأصول وإنقاذ البنوك المفلسة. وهكذا

أفلت أصحاب هذه الشركات ومديروها من عواقب قراراتهم الخرقاء والمتهورة. تم تخفيض ضرائبهم، على أمل حثهم على الاستثمار وبالتالي خلق النمو الاقتصادي، وفي نهاية المطاف، فرص العمل. ولم يتم فرض أي شروط: تم توفير الامتيازات الضريبية على أساس توقع أو أمل في حدوث النشاط المطلوب (الاستثمار) وأن الفوائد «ستنتشر» إلى بقية المجتمع، وهي فكرة وصفها جون كينيث غالبريث كالتالي «إذا أطعمت الحصان ما يكفي من الشوفان، لا بد أن يمر القليل عبره ويسقط خلفه لتأكله العصافير». ولكن في الواقع لا يوجد ما يمنع التكديس أو الاستثمار (أو الاستهلاك) الذي يحدث خارج نطاق سلطة البلد الذي يوفر الإعفاء الضريبي. على عكس برامج التقشف التي قللت الدعم لمن هم في أسفل توزيع الدخل، ضخمت سياسات التيسير الكمي أسعار الأصول واستفاد منها (الأثرياء) الذين يمتلكونها.

بدلاً من تطبيق الأحكام الأخلاقية، خلقت السياسات المصممة لمصلحة الأثرياء ورطة أخلاقية كلاسيكية: حيث تشارك مجموعة من الأشخاص في السلوكيات التي أدت إلى الأزمة، بينما تدفع مجموعة مختلفة التكاليف. لا يشكل ذلك أي حافز لتغيير السلوك. يبين هذان العالمان من سياسات التقشف أنه مشروع قائم على الطبقة، ويهدف إلى تهذيب العمال وتفضيل الأثرياء.

الفصل الثاني عشر

ديمقراطية التقشف: توافقات اجتماعية في الدولة النيوليبرالية

بقلم برايان إيفانز، وستيفن ماكبرايد، وجيمس
واتسون

تزعم خرافة التقشف التي نتناولها هنا أن الطبقة العاملة والنقابات العمالية تم سحقها تلقائياً في خضم الأزمة المالية العالمية والركود العميق الذي أعقب ذلك، حيث لم يكن للعمال ومنظماتهم دور في تشكيل وتطبيق التقشف. ولكن في الواقع الأكثر دقة من هذه الرواية، لم يكن أمام الطبقة العاملة المشتتة والضعيفة نسبياً سوى خيارات قليلة غير التراجع ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ما يسمى بالعصر الذهبي للرأسمالية، تمكنت الطبقة العاملة في معظم أنحاء أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية من استخدام درجة جادة من الفاعلية السياسية لكسب مجموعة من الإصلاحات. وكانت المؤسسات النقابية الجديدة من بين آليات تأثير الطبقة العاملة (عادة ثلاثية الأطراف، تمثل الدولة ورأس المال والعمال). تباينت الإجراءات قليلاً، ولكن مع نمو النيوليبرالية أصبح مشروعها، كما اقترح ديفيد هارفي في عمله «تاريخ النيوليبرالية المختصر»، مشروعاً لإعادة تشكيل

علاقة الدولة بالقوى غير الحكومية. وتنتج عن ذلك تحويل الآليات النقابية الجديدة من تمثيل المصالح أو الوساطة إلى وسائط للهيمنة (أو التحولات؟) النيوليبرالية.

من النقابية الاجتماعية إلى النقابية التنافسية

تمثلت مساهمة الديمقراطية الاجتماعية بإنشاء آليات سياسية لإعادة توزيع الثروة، عبر توسيع الخدمات العامة والمفاوضة الاجتماعية، بطريقة لا تقوض الديناميكية الاقتصادية المسؤولة عن النمو. وقد وفرت الترتيبات المؤسسية التي بدت وكأنها تضمن أن التوسع الاقتصادي من شأنه رفع جميع القوارب، أو بشكل أضيق، تلك الخاصة بالطبقة العاملة المنظمة.

كما أشار فيليب شميتير في مقاله عام 1974 «ألا زلنا في قرن الشركات؟»، ربطت الآليات النقابية الجديدة عناصر المجتمع المدني بمؤسسات وضع السياسات في الدولة. كان من الأهمية بمكان توفيق أهداف وغايات الدولة والأعمال والعمال.

أعطت أكثر المؤسسات النقابية الجديدة تطوراً للعمال صوتاً وتأثيراً في مجالات السياسة التي كانت في السابق بعيدة عن متناول أيديهم. ومع اشتداد المنافسة خلال الثمانينيات، تمت إعادة تعريف الصفقات التفاوضية لضمان الربحية. بحلول التسعينيات، تحول الحوار داخل هياكل النقابات الجديدة، وقامت الدولة، في ظل هذه «النقابية التنافسية»، بتنسيق التسويات اللازمة لحماية الربحية كهدف أساسي.

على مر العقود، لم تتمكن المؤسسات النقابية الجديدة من مواكبة الواقع الجديد وبالتالي تراجعت.

وتمتعت قوى السوق وحدها بقدرة فرض الانضباط على العمال. لاحظت بوليت كورزر في عملها «الأعمال التجارية والمصرفية» أنه، في الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، يتطلب التكامل من الحكومات تفكيك أو إعادة هيكلة

المؤسسات والترتيبات السياسية التي يعارضها رأس المال. وهكذا لم يتم التخلي عن النقابية بل تم إصلاحها لتلبية ديناميكية ناشئة ، استُبدلت فيها قيود الأجور بالأمان الوظيفي.

النقابية التشفية

يمكن تمييز فترة ثالثة في تاريخ النقابية الجديدة، أثناء وبعد الأزمة المالية عام 2008. تم تجاوز هذه المؤسسات بالكامل في بعض الحالات، حيث فرضت الحكومات تدابير أحادية الجانب. ولكن، حيث نجت، ظهرت نقابات أزمة، تحولت بدورها إلى شركات اجتماعية ومواثيق اجتماعية تتفاوض على شروط التشف، بعد الضبط المالي العنيف الذي أعقب إحياء الإجراءات الكينزية لمدة قصيرة.

أتاح الحوار الاجتماعي في العديد من البلدان الأوروبية استجابة تفاوضية للأزمة، حيث وافقت النقابات العمالية في كثير من الأحيان على تقليل وقت العمل ومرونة الأجور. يصف أسبيورن وال في مقالته «العمل الأوروبي: الإرث الأيديولوجي للميثاق الاجتماعي» مشاركة النقابات العمالية في مثل هذه الهياكل النقابية النيوليبرالية على أنها «سياسة حوار اجتماعي عاجز».

كانت الشركات الاجتماعية التشفية آليات للمساومة على التنازلات، وكذلك إصلاحات سوق العمل والسياسة الاجتماعية، في مقابل خفض الضرائب والالتزام بالأمن الوظيفي. كان الهدف تلبية أهداف التضخم والعجز في الاتحاد الاقتصادي والنقدي. كانت نتيجة النقابية التشفية تعزيز تراجع حصة الأجور كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت مقاربة «الشراكة الاجتماعية» للحركة العمالية الأوروبية أكثر من مجرد مساومة دفاعية، بل بمثابة خسارة إضافية في وكالة الطبقة العاملة وقدرتها على الحشد ضد الأزمة. أعلن العمال الإيطاليون عام 2008 «لن ندفع ثمن الأزمة»، وهو شعار سرعان ما تبناه العمال في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

تميزت المواجهات المتجددة في جميع أنحاء أوروبا بتعبئة كبيرة في العديد من العواصم. نظمت النقابات الألمانية «مجلس الرأسمالية» لبدء تحدي أيديولوجي لاقتصاد السوق الاجتماعي والذي عمل على إخفاء حقيقة أن الرأسمالية تقوم على أساس التفاوت بين العمال وأصحاب رأس المال. دعا المجلس الإيرلندي لنقابات العمال، الذي كان حتى هذه اللحظة، يشارك بحماس في ميثاق اجتماعي مع قطاع الأعمال والحكومة لمدة 20 عاماً، إلى حملة معارضة. لكن هذه المواجهة لم تدم طويلاً في الغالب، حيث عادت النقابات إلى إعطاء الأولوية للحوار الاجتماعي على المواجهة.

منذ أزمة عام 2008، استُخدمت مؤسسات الشراكة الاجتماعية بشكل متزايد كوسيلة لتنفيذ تدابير التقشف وإضفاء الشرعية عليها، أو تم تجاوزها عبر إجراءات الدولة أحادية الجانب. تدل فعالية هذه الآليات في تطبيق التقشف على ضعف الطبقة العاملة المنظمة. وعلى هذا النحو، تختلف النقابية التقشفية كثيراً عن النقابية الاجتماعية أو التنافسية.

خاتمة

تعبّر إعادة تشكيل الهياكل النقابية الجديدة كآلية للتقشف التفاوضي عن التحول العميق في علاقات القوة الطبقية. ويُحدث هذا المنظور ثغرة كبيرة في المنطق القائل بأن المواثيق والشراكات والاتلافات الاجتماعية من أجل العمل سعت لحماية العمال من أسوأ آثار الأزمة. وكانت النتيجة تنازلات خدمت ضرورات التنافسية الدولية لرأس المال تحت ستار إطار شامل اجتماعياً. وهكذا يتم الحفاظ على الوضع النيوليبرالي القائم وفي الوقت ذاته تُصد أي تعبئة لتغيير الوضع.

وهكذا نجد أن التقشف هو الإجراء الأحدث في سلسلة من الإجراءات التي تفرغ عملية صنع القرار الديمقراطي وتعزز العلاقات غير المتكافئة بين الطبقات الاجتماعية. من الواضح، أن بقايا الحكومة الديمقراطية نجت وأن المؤسسات النقابية الجديدة استمرت. رغم ذلك، ابتعدت المجالات المهمة، بما في ذلك جميع الروافع الرئيسية للسياسة الاقتصادية، عن الجمهور أكثر فأكثر، ولم تعد خاضعة للمساءلة أمام العمليات الديمقراطية. والمؤسسات التي كانت تستخدم في السابق لتعزيز مصالح الطبقة العاملة يتم تحويلها اليوم إلى أجهزة تشريع من أعلى إلى أسفل.

حقوق النشر © FES Tunisia

تصميم النسخة العربية: فريق دوكتريم

جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك أنظمة تخزين المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطي من المؤلف، باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة في مراجعة الكتاب.

يطارد التقشف بالمعنى المعاصر الدول والمجتمعات في جميع أنحاء العالم لفترة غير وجيزة، بغية ترويض رأسمالية دولة الرعاية الاجتماعية. وبعد أن فرضته المؤسسات المالية على مجموعة واسعة من بلدان الجنوب العالمي في أعقاب أزمة الديون العالمية، عاد التقشف ليضرب دولاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي بقسوة شديدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. يُعد كل من ضبط الميزانية، وخفض الديون، وخفض الإنفاق، والإنفاق الفعال وغيرها، طقوساً لا يمكن لأحد تجنبها في مجال المالية العامة، في حين يُقدّم التقشف كحل لمشاكل الدول المفرطة السخاء في مجالي التنمية والرعاية الاجتماعية، يجب اعتبار التقشف بحد ذاته مشكلة تحتاج إلى حلول. لم تؤدّ سنوات طوال من السياسات المتعلقة بالتقشف، من تخفيض الميزانية والخصخصة وإلغاء الضوابط، إلى تنشيط الاقتصاد أو تعزيز التنمية أو تحفيز النمو. ويشير ضعف الاستثمار الخاص والميل المتزايد نحو اتباع السوق والمؤسسات المالية إلى أن الدواء المر المتمثل بالتقشف لا يجدي نفعاً.